

مركز دراسات الوحدة العربية

المقاومة وتحرير جنوب لبنان

حزب الله من الحوزة العلمية الى الجبهة

الدكتور عبد الإله بلقزيز

مكتبة

مؤمن قريش

لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .

الإمام الصادق (ع)



مركز دراسات الوحدة العربية

المقاومة وتحرير جنوب لبنان

حزب الله من الحوزة العلمية الى الجبهة

الدكتور عبد الإله بلقزيز

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

بلقزيز، عبد الإله

المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة/عبد الإله بلقزيز.

٦٤ ص.

ببليوغرافية: ص ٦٣ ـ ٦٤.

١. مقاومة الاحتلال ـ جنوب لبنان. ٢. حزب الله (لبنان).

أ. العنوان.

956.92044

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، آب/أغسطس ٢٠٠٠

إهــداء

إلى ذكرى شهداء المقاومة
في لبنان

المحتويات

مقدمة ٩

الفصل الأول: في رحاب تحرير الجنوب ١٥

أولاً : زحف.. فرار أو استسلام ١٧

١ ـ انتصار لبنان على الاحتلال ١٧

٢ ـ «إسرائيل» و«جيش لبنان الجنوبي» ١٩

٣ ـ في محنة عملاء «إسرائيل» ٢٢

٤ ـ مصائر المتعاونين مع «إسرائيل» ٢٤

ثانياً : كيف انتصر لبنان المقاومة؟ ٢٧

١ ـ ميزان القوى المشروخ ٢٧

٢ ـ ميزان القوى وميزان الإرادات ٣٠

٣ ـ الطائفية في مدفن المقاومة
والوحدة الوطنية ٣٣

الفصل الثاني : «حزب الله»: العقيدة والسياسة والتنظيم ٣٧

أولاً : مقاومة لها تاريخ ٣٩

ثانياً : «حزب الله»: سياق النشأة والتطور ٤٢

ثالثاً : تجهيز الداخل الشيعي ٤٨

١ ـ التنظيم الاجتماعي والمؤسسات الأهلية ٤٨

٢ ـ التربية على المثال الحسيني:
الاستشهاد مبدأً ٥٤

رابعاً : العقائدي والسياسي في فكر
«حزب الله» وممـارسـتـه:
من «ولاية الفقيه» إلى البرلمان ٥٦
خامساً : «حزب الله»: المبدئية والبراغماتية
في الصراع مع «إسرائيل» ٦٠
المـراجـع ٦٣

مقدمـــة

ليس انتصار المقاومة اللبنانية على الاحتلال الإسرائيلي ودحرها إياه وتحرير الجنوب والبقاع الغربي، حدثاً عادياً في يوميات الصراع العربي ـ الصهيوني؛ إنه الحدث الأضخم والأهم في تاريخ ذلك الصراع. وأهميته لا تكمن فقط في أن «إسرائيل» تلقَّت هزيمة عسكرية من قوة قتالية عربية، فقد تلقت مثل تلك الهزيمة نسبياً في حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولكن الأهمية في أنه يحدث لأول مرة ـ في تاريخ ذلك الصراع ـ أن تُجبر «إسرائيل»، بالقوة المسلحة، على الانسحاب من أرض احتلتها في حرب ضد العرب.

لقائل أن يقول معلّقاً إن هذا الانسحاب من الجنوب اللبناني ليس أول انسحاب إسرائيلي من أراض عربية، فقد سبقه انسحابها من سيناء ومن بعض الضفة الغربية وغزة. وهذا صحيح إلى حدّ ما: أمّا الذي لا يعترف به هذا الاستدراك، فهو أمور ثلاثة: **أولها** أن الانسحاب من جنوب لبنان جرى من دون قيد أو شرط، ومن دون مفاوضات أو ترتيبات أمنية، بل بالضغط اليومي الكثيف للمقاومة المسلحة، واستنزافها المستمر لقوى العدو البشرية وأمن مستعمراته في الجليل الأعلى: شمال فلسطين المحتلة. أما انسحابها من سيناء ـ بمقتضى «اتفاق كامپ ديڤيد» (١٩٧٩)، فكان ثَمنُه مُجْزياً لـ «إسرائيل»: تجريد سيناء من السلاح وإخراج مصر من الصراع و ـ تبعاً لذلك ـ تغيير صورة التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح الدولة العبرية! **وثانيها** أن «إسرائيل» لم تحصل على شيء من لبنان مقابل انسحاب جيشها من جنوبه، بينما هي حصلت على الكثير من مصر مقابل انسحابها من سيناء. وليس قليلاً أن

من جملة ما حصلت عليه تطبيع العلاقات مع مصر، مع ما يعنيه ذلك من انفتاح أول إمكانية للاختراق الاقتصادي والسياسي والثقافي الصهيوني للمنطقة العربية، وفي موقع المركز والقلب منها! أما **ثالثها**، فهو أن الحاصل في الضفة والقطاع ليس انسحاباً، بل إعادة انتشار، إذ الأرض المُعَادُ الانتشارُ عليها ما زالت تحت السيادة الإسرائيلية، ولا سيادة للسلطة الفلسطينية عليها؛ ناهيك عما تلقته «إسرائيل» من ثمن كبير لإعادة انتشار قواتها خارج المدن والقرى الفلسطينية المأهولة: قيام السلطة ـ والشرطة ـ الفلسطينية بحماية أمنها وملاحقة المقاومة المسلحة، وتجريدها من السلاح، والزج بمناضليها في السجون!

لعل الدرس الأغنى الذي تقدّمه تجربة المقاومة اللبنانية للعرب أجمعين، هو أن المقاومة الشعبية المسلحة ما زالت تملك ـ حتى اليوم ـ أن تقدّم مساهمتها المتميزة في الصراع العربي ـ الصهيوني وخاصة بعد أن أسفرت تجارب الحروب النظامية ـ في سنوات ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ ـ عن حصيلة هزيلة في المطاف الأخير لنتائجها. نعم ليس في وُسْع أحد أن يستصغر شأن الحرب النظامية، ولا أن يبخس أداء الجيوش العربية وتضحياتها فيها؛ لكن الذي ما عاد ممكناً تجاهُلُهُ هو أن حَسْماً عسكرياً للصراع العربي ـ الصهيوني بأسلوب الحرب ولمصلحة العرب، ما عاد أمراً ممكناً بسبب الاختلال الفادح في توازن القوى الاستراتيجية لصالح العدو، وتفوقه الكاسح في القدرة الدفاعية التقليدية فضلاً عن امتلاكه للترسانة النووية[1]. وهذا ممّا يعطي شرعية إضافية لأسلوب المقاومة الشعبية المسلحة التي لا تكلف تسليحاً متطوراً، ولا مواقع ثابتة حصينة، والتي هدفها ليس السيطرة على أراض وإقامة أبنية سلطة عليها، بل استنزاف العدو، وتدفيعه ثمن احتلاله غالياً، ودفعه ـ من ثمة ـ إلى الانسحاب.

لم يكن هذا الدرس البليغ ـ للأمانة ـ جديداً على الوعي السياسي

---

(١) تناولنا ذلك بتفصيل في: عبد الإله بلقزيز، **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي ـ الإسرائيلي** (بيروت؛ الدار البيضاء: افريقيا الشرق، ٢٠٠٠).

الوطني العربي. إنه يعود إلى ميلاد الثورة الفلسطينية المسلحة في فاتح كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥؛ بل إلى ما قبلها القريب: الثورة الجزائرية، وإلى ما قبلها البعيد: الثورات الوطنية التي قادها عمر المختار، وسلطان الأطرش، وعز الدين القسّام، ومحمد بن عبد الكريم الخطابي وموحا وحمو الزياني... إلخ. ولقد وفرت تجربة المقاومة الفلسطينية المعاصرة (بين ١٩٦٥ و١٩٨٢)، وتراثها الفكري السياسي، مادّة نظرية غنية حول أهمية أسلوب حرب الشعب، وإمكاناته العسكرية الهائلة، مُعزَّزَة ومقرونة بإفادات تفصيلية حول تجارب شعوب وحركات تحرر وطني عدّة ـ في الجنوب ـ على هذا الصعيد. بل نحن نذهب أكثر من ذلك إلى القطع بأن ثقافة المقاومة الإسلامية في لبنان ـ في موضوع حرب الشعب أو حرب العصابات ـ تتغذى، في المقام الأول، من تراث المقاومة الفلسطينية في هذا الباب، بل لا تكاد تختلف عنه إلا في ما تضيفه إليه (فكرة الاستشهاد مثلاً).

لكن مشكلة هذا الدرس ـ الذي استظهره جيل عربي كامل ـ أن كثيرين تخلّوا عنه، منذ هزيمة الثورة الفلسطينية في لبنان وخروجها منه عام ١٩٨٢! هكذا انتقل بعضهم من تشييع الحرب النظامية ـ بعد هزيمة ١٩٦٧ ـ إلى تشييع المقاومة المسلحة بعد هزيمة ١٩٨٢! وكما أتت بسالة الجندي العربي في حرب أكتوبر تضع الاستفهام على موضوعة نهاية الحرب النظامية[٢]، كذلك أتى انتصار المقاومة اللبنانية يكذّب فرضية نهاية حرب الشعب ويعيد الاعتبار إليها. والأهم من ذلك أنه يعيد إليها ذلك الاعتبار في عز «إجماع» النظم العربية، وملحقيها من الحزبيين والمثقفين، على التسوية و«السلام» مع العدو «خياراً استراتيجياً»، الأمر الذي يعني أن خيار المقاومة بات يرفع التحدي في وجه خيار التسوية... والاستسلام، بل ويفضحه!



(٢) ثمة فارق بين القول باستحالة حسم الصراع العربي ـ الإسرائيلي عسكرياً والقول بنهاية الحرب كإمكانية.

والحقيقة أن الحديث في ملحمة المقاومة والتحرير هو في باب الكناية عن الحديث في دورٍ قتالي وسياسي وجماهيري رئيس نَهَضَ به «حزب الله» طيلة السنوات العشر الأخيرة، أي منذ صار حِزْبَ المقاومةِ الأساسيّ، وعمودها الفقري، وغرفة عملياتها المركزية. فهو الذي خطط ونفّذ ما يزيد على أربعة أخماس عمليات المقاومة ضد الاحتلال؛ وهو الذي قدّم أعلى رقم من الشهداء على ساحة الجنوب؛ وهو الذي نجح في تحصيلِ أكبر إجماع وطني لبناني على المقاومة؛ وهو الذي نُظر إليه ـ إقليمياً ودولياً ـ بوصفه الطرف المخاطَب في شأن الجنوب وما يتصل بقضيته من تسوية أو قتال؛ و ـ أخيراً ـ هو من قاد المعركة الوطنية بعزيمة لا تلين، وإرادة لا تَهِن، وبصيرة لا تستهين، نحو نصر مُؤَزَّرٍ خليقٍ بأن يكون له عنواناً.

وإذا كان تحليل المعركة في سياقاتها المختلفة هو مما يستجيب إلى حاجة علمية أو فكرية لفهم ما جرى في تلك الأيام الخالدة من مطلع الأسبوع الرابع من شهر أيار/مايو ٢٠٠٠، ومما يستجيب إلى حاجة وطنية ضاغطة على صعيد كتابة تاريخ المقاومة كما على صعيد الاعتبار بدروسها والاتعاظ. . .، فإن استواء ذلك التحليل على قوام موضوعي نزيه هو مما يظل وَقْفاً على تدوين مساهمة «حزب الله» في صناعة هذه اللحظة التاريخية الكبرى في حياة الأمة، وفي إيقاظ وعيها الهاجع والسادر في سباته، وضَخِّ الحياة في إرادة المقاومة فيها. إذ من دون ذلك التدوين الموضوعي والصادق، الذي يسمي الأشياء بمسمياتها، سيُبْنَى التأريخ للمقاومة للمجهول لا للمعلوم! وإذا كان ذلك سيحول الصراع إلى صراع على التاريخ والحقائق المدفونة فيه، فهو سيُدْخِلُ ذاكرة المقاومة والأمة في مجاهل «الحقيقة الضائعة» وفي نفق الالتباسات المعروضة في سوق المضاربة الايديولوجية بين سائر الذين انصرفوا عن يُتْمِ الهزيمة إلى أُبُوَّةِ الانتصار!

ولقد حاولنا في هذا الكتيب أن نكتب فقرات عامة عن ملحمة المقاومة والتحرير، مُرَكِّزِين ـ ضمن حدود المتاح من الزمن والحيز ـ على دور «حزب الله» فيها ومنصرفين إلى إلقاء بعض الضوء على صورة هذا الحزب من الداخل. وهي محاولة سريعة نعرف ـ سلفاً ـ أنه كان في

الإمكان تحريرها بشكل أفضل فيما لو أتيح وقت أوفر لذلك. وهنا لا بد أن نعترف بأن الفترة التي حررنا فيها هذا النص قصيرة جداً وقد تؤثر على قيمة مادته، وهي فترة عشرة أيام فاصلة بين يوم التحرير (٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠) ويوم الانتهاء من كتابة النص (٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٠). لكن الذي يشفع لهذه السرعةِ في تحرير النص السرعةُ التي جرت بها عملية تحرير الجنوب اللبناني، والحاجة إلى متابعة مقدماتها ونتائجها بالإضاءة والتحليل.

الرباط، ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٠

الفصـــل الأول

في رحاب تحرير الجنوب

أولاً: زحف.. فرار أو استسلام

١ ـ انتصار لبنان على الاحتلال

وقع العبء الأكبر في تحرير جنوب لبنان ودحر الاحتلال الصهيوني عنه على شعب لبنان، وعلى مقاومته الوطنية (الإسلامية) الباسلة التي كان **«حزب الله»** عمودها الفقري وقوتها الضاربة الأساس. وليس معنى ذلك أن المقاومة، وحزبها الرئيس، كانا الوحيدين في الصورة وفي ساح المعركة، كما ليس معناه أن شعب لبنان صنع وحده شرف الانتصار على العدو، وإنما القصد التشديد على مركزية المساهمة اللبنانية: شعباً ومقاومةً، في إحراز ذلك الانتصار، ودورها الحاسم فيه: وهو ما لا يضارعه في الأهمية أو يوازيه في الفعالية دور...

نعم، استفاد الشعب اللبناني، والمقاومة الإسلامية، من **عوامل إسناد** مواتية: من **دعم سياسي سوري** غير محدود قدم له التغطية الإقليمية والدولية المطلوبة؛ ومن **دعم مادي إيراني** لم تكن المقاومة لتستغني عنه؛ ناهيك عن الشرعية السياسية الرسمية التي وَفَّرَهَا له **الموقف الرسمي للدولة اللبنانية**. وكان ثابتاً ـ في سائر الظروف والأحوال ـ أن عمل المقاومة الوطني ما كان يملك أن يبلغ ما بلغ من شَأْوِ وقَدْرِ ورِفْعَةِ مَقَام لولا أنِ اجْتَمَعَتْ له عواملُ الإسناد تلك، وهي التي قلما اجتمعت لنضال شعب عربي منذ أزيد من ثلث قرن. ومع ذلك كلِّه، وعلى أهميته التي ليست تَقْبَلُ جحوداً أو إنكاراً، فإن نضال هذا الشعب وكفاح مقاومته كانا أفعَلَ

العوامل جميعاً في إلحاق الهزيمة التاريخية بالعدو وإحراز النصر الذي ما كان له في الماضي سابق أو نظير. ويكفينا هنا التذكير بأن شعب لبنان دفع ثمن ذلك عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين، وأن «حزب الله» وحده دفع قرابة ١٣٠٠ شهيد، لقاء بلوغ ذلك الهدف التاريخي العظيم؛ الأمر الذي لا يجوز معه ـ بأية حال من الأحوال ـ النظر إلى عطاء شعب لبنان وحركة المقاومة فيه وكأنه محض استجابات ميدانية لإرادات أخرى تتقرر في المكاتب أو في غرف العمليات الإقليمية! نعم، شارك هؤلاء جميعاً في المعركة، وفي تحسين شروطها لبنانياً، غير أن الذي صنع ذلك النصر هو ـ حَصْراً ـ شعب لبنان ومقاومته الإسلامية المجيدة.

وفي السيرة الذاتية للمعركة والانتصار ثمة متسع للكثير مما يمكن أن يقال: ولعل مما يمكن أن يقال هنا أن شعب لبنان حقق ما عجزت عن تحقيقه المنطقة العربية برمتها في غضون اشتباكها التاريخي مع الواقعة الصهيونية: منذ ميلادها على أرض فلسطين قبل ما يزيد على نصف قرن. ولعل مما في ذلك المعنى ـ أيضاً ـ أن المقاومة اللبنانية نجحت في إنجاز ما عجزت عنه جيوش العرب مجتمعة منذ اغتصاب فلسطين: إلحاق الهزيمة المذلة بالعدو الصهيوني، ودفعه، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلى الانسحاب من الأرض بالقوة المسلحة ومن دون مفاوضات.

ثمة ما يشبه المفارقة في هذه الحقيقة: قيل طويلاً إن لبنان هو الحلقة الأضعف في السلسلة العربية (بلدان المواجهة على الأقل)، بسبب صغر مساحته، وضعف بنيته السكانية وعسر اندماجه الاجتماعي الناجم عن التعدد والتنازع الطائفيين فيه، وضعف جيشه... إلخ. ولقد قامت على فرضية «الحلقة الأضعف» هذه أطروحات سياسية عديدة ذهب بعضها إلى حد «تمجيد» ذلك الضعف، واحتسابه في عداد ما يصنع الشوكة والحماية للبنان! وكان من قبيل ذلك القول المشهور والمأثور لزعيم لبناني بأن «قوة لبنان في ضعفه»! ومع ذلك، فإن هذه «الحلقة الأضعف» نجحت في أن تقيم الدليل لنفسها ولغيرها على أنها الحلقة الأقوى في المنطقة. وينطبق الشيء نفسه على المقاومة الشعبية المسلحة (المقاومة الإسلامية): نُظِرَ إليها

طويلاً بوصفها فعلاً أقل من الحرب ـ بمقاييس الفعالية المادية والتقنية ـ وبالتالي بوصفها عملية دفاع مادي ورمزي لا تستطيع أن تؤدي أكثر من وظيفة الاحتجاج على الهزيمة، أو تعبئة المجتمع والشعب تعبئة نفسية دفاعية ضدّها. وثبت ـ بالدليل المادي ـ أن وظيفتها كانت، في لبنان، أكثر من تعزية النفس، وأن فعاليتها كانت أقوى مما قدمته تجارب الجيوش النظامية العربية في مقارعة العدو الصهيوني وإلحاق الأذى والنزيف به. . .

وإذا كان لا بد من تفسير لهذه «المفارقة»، فالأوجب البحث عنه في عامل آخر غير ميزان القوى (وهو المختل اختلالاً كاملاً لصالح العدو). ونزعم أن ما ينبغي الانصراف إلى بحثه والتماس تفسيره «المفارقة» تلك هو العامل الغائب في الوعي السياسي العربي، والمقولة التي تكاد تكون مجهولة في أدبياته، نعني: ميزان الإرادات. . .، الميزان الذي لا يتأثر كبير تأثُّر بنسبة القوى المادية في الصراع. إنه الميزان الذي صنع انتصار الثورة الجزائرية على الاحتلال الفرنسي، وانتصار الثورة الڤيتنامية على الجيش الأمريكي، والذي سوف يصنع ـ بعد الانتصار اللبناني ـ انتصارات عربية أخرى على الدولة الصهيونية؛ وسنأتي على الحديث فيه لاحقاً.



وكما كان هذا الانتصار انتصاراً على الاحتلال، كان انتصاراً على جيب لبناني عميل في الجنوب، ارتضى وضع بندقيته، المتمردة على الدولة، رهن تصرف العدو ومخططاته في لبنان! لقد قاتل اللبنانيون بعضهم طويلاً، لكن قتال هذا الجيب العميل مختلف؛ إذ هو لا ينتمي إلى الصراع على السلطة وحصص الطوائف فيها، الذي سبق وفَجَّرَ الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، بل هو ينتمي إلى فعل العمالة للاحتلال. لذلك كان إلحاق الهزيمة به إلحاقاً لها بحماته الصهاينة وبسياستهم الدؤوبة للبحث عن مرتزقة يقدمون لهم خدمات ضد شعوبهم!

٢ ـ «إسرائيل» و«جيش لبنان الجنوبي»

منذ غزو «إسرائيل» الأول للبنان الذي أطلقت عليه تسمية «عملية الليطاني»، في العام ١٩٧٨، وظفت ميليشيا الضابط اللبناني المنشق سعد

حدّاد لحراسة حدود «ها» من عمليات المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، وسلحت ودربت عناصر هذه الميليشيا لتأدية وظيفتها تلك. وساعد على تماسك دويلة سعد حدّاد وجيشها المنشق وجود الجيش الصهيوني في الجنوب، ونجاحه في بناء التحصينات الدفاعية القوية التي فرضت على العمل الفدائي الفلسطيني، منذ ذلك الحين، الانتقال من أسلوب تسلل المجموعات المقاتلة من الجنوب اللبناني إلى داخل فلسطين، إلى أسلوب القصف الصاروخي بالقذائف وصواريخ الكاتيوشا للتجمعات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني المحتل، أو للمستعمرات الصهيونية في الجليل الأعلى شمال فلسطين المحتلة.

لم تستطع «عملية الليطاني» الإسرائيلية ولا جيش العميل سعد حدّاد وقف عمليات المقاومة الفلسطينية في الجنوب؛ وقد كان ذلك دافعاً نحو نقل المواجهة مع الثورة إلى داخل بيروت (الحرب الجوية الكثيفة على حي الفاكهاني: مركز الثورة الفلسطينية ومؤسساتها في لبنان) خلال صيف العام ١٩٨١، ثم اجتياح لبنان وحصار عاصمته لمدة ٨٨ يوماً في صيف العام ١٩٨٢، وصولاً إلى إخراج مقاتلي فصائل منظمة التحرير من لبنان بمقتضى «اتفاق فيليب حبيب». ومع أن «إسرائيل» أجبرت على الانسحاب من بيروت، بعد عشرة أيام على احتلالها لها، بسبب انطلاق عمليات «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» وإلحاقها خسائر بشرية بجنود الاحتلال؛ وعلى الرغم من أن هذا الانسحاب سيتَّسع مداه فيشملٍ مثلث خلدة والدامور، ثم جبال عاليه والشوف، ليبلغ الانسحابَ المذلّ من صيدا ثم صور والنبطية... إلخ. إلا أن «إسرائيل» ستُبْقِي على جيشها في الجنوب، فتُوَسِّعُ من منطقة الشريط المحتل لتصل إلى البقاع الغربي وراشيا ثم جزين في عمق الجنوب شمالاً، فاصلة ـ بذلك ـ بين الشطرين الغربي والشرقي من الجنوب.

لم تستغن «إسرائيل» عن «جيش لبنان الجنوبي»، بل زاد اعتمادها عليه، فأغدقت عليه إمكانيات التسليح والتأهيل إلى الحد الذي أصبح فيه قوة ضاربة. وحين توفي الرائد العميل سعد حدّاد، سلمت «إسرائيل» قيادة هذا الجيش إلى الضابط المتقاعد العميل أنطوان لحد، لتبدأ في عهده

فصول المعركة الساخنة بين جيشه وجيش «إسرائيل» والمقاومة اللبنانية التي انتقلت ـ بدورها ـ من مقاومة وطنية، يقودها الشيوعيون والقوميون، إلى مقاومة إسلامية قادها «حزب الله» منذ نهاية الثمانينيات بعد فترة حاولت فيها حركة «أمل» مصادرة البندقية الوطنية لمصلحة ميليشياتها. ومع أن تصاعد عمليات المقاومة، وعجز قوات «الجنوبي» والاحتلال عن صدها، دفعا «إسرائيل» إلى مغامرتين عسكريتين في تموز/يوليو ١٩٩٣ ونيسان/ابريل ١٩٩٦، قادتا إلى هزيمتها سياسياً وإلى اضطرارها إلى الاعتراف بحق المقاومة في القتال (بموجب «تفاهم تموز» و«تفاهم نيسان») إلا أنها لم تَسْتَغْنِ عن جيش لحد العميل، بل أوكلت إليه مهمات أمنية جديدة في الجنوب وضد المقاومة في محاولةٍ منها لتخفيف الخسائر البشرية المتصاعدة في قواتها ودفع «الجنوبي» إلى تحمل هذه الخسائر عوضاً عنها!

غير أن «إسرائيل» ـ التي خسرت في لبنان من القوى البشرية ما لم تخسر نصفه في حرب العام ١٩٦٧ (أكثر من ألف وخمسمائة قتيل وأكثر من عشرين ألف جريح) ـ اضطرت إلى إعلان نيتها الانسحاب من «الجحيم اللبناني» و ـ بالتالي ـ اضطرت إلى إعلان نيتها إنهاء علاقتها بجيشها العميل في جنوب لبنان على نحو ما. ولقد كانت ثمة **ثلاثة سيناريوهات** في هذا الصدد: دفع «جيش لبنان الجنوبي» إلى البقاء في «مناطقه» التي ستجلو عنها قواتها و«الصمود» في وجه المقاومة؛ أو تمكين عناصره التي يتجاوز تعدادها الألفين وخمسمائة جندي وضابط من الرحيل معها إلى داخل فلسطين؛ أو ابتزاز الدولة اللبنانية ودفعها إلى إصدار عفو عن «جيش لبنان الجنوبي». ولقد كانت الخيارات الثلاثة مطروحة للبحث بين «إسرائيل» وقادة عملائها، وبينها وبين الوسطاء الدوليين. ولم يكن اهتمامها ببحث هذا الموضوع ناجماً عن «التزام أخلاقي» منها تجاه عملائها، بل كان مبعثه حاجتها إلى استثمار ورقة «جيش لبنان الجنوبي» حتى بعد انسحاب قواتها!

كان خيار «إسرائيل» الأفضل هو الخيار الأول: تسليم عملائها المناطق التي ستنسحب منها. وهي لم تختر ذلك لعلمها بأن الدولة اللبنانية لن تقبل مفاوضتها على مسألة العفو عن العملاء، أو لأن رحيل هؤلاء

معها إلى فلسطين مع عائلاتهم يكلفها إيواء أكثر من عشرة آلاف لبناني لاجئ إلى فلسطين المحتلة. . ، بل هي اختارت ذلك السيناريو **لأربعة أسباب** على الأقل: حتى لا تسلّم الجنوب للدولة اللبنانية (التي لم تلتزم بحماية الحدود)؛ وحتى ينهض الجيش اللحدي العميل بدور حماية «إسرائيل» كما كان منذ ميلاده؛ وحتى تحول انسحابها من الجنوب إلى مناسبة إشعال فتنة طائفية تبدأ بالقتال بين المقاومة و«الجنوبي»؛ ثم حتى «تقنع» الأمم المتحدة بأنها نفذت القرار ٤٢٥ ورفضه قسم من اللبنانيين! لكن «إسرائيل» التي حسبت كثيراً، خسرت حسابها: فر جنودها فانهار «الجنوبي» ليستسلم ثلثاه للمقاومة ويفر الثلث المتبقي مع المحتل!

٣ ـ في محنة عملاء «إسرائيل»

يتحدث عملاء «إسرائيل» اليوم، من ضباط وجنود «جيش لحد» (جيش لبنان الجنوبي)، عن خيانتها لهم بعد أن تفانوا في خدمتها طيلة اثنين وعشرين عاماً خانوا فيها الوطن وتمردوا على الدولة، وقاتلوا وقتلوا شعبهم! وَعَدَتْهُمْ بتسوية مصيرهم وترتيب مستقبلهم بما يكفل لهم عيشاً آمناً من أي انتقام أو عقاب، غير أنها خذلتهم وتخلت عنهم عند الانسحاب تاركة إياهم أمام قدر صعب لا يقدم لهم أكثر من **خيارات ثلاثة**: مواجهة مستحيلة مع المقاومة، أو الاستسلام لها وللدولة، أو الرحيل مع الجيش الصهيوني الهارب.

سقط الخيار الأول منذ اللحظة الأولى التي تبين فيها أن انهيار جيش لحد إنما يعبر عن حقيقة أمره كجيش مرتزق لا قضية له يدافع عنها، وكجيش لا يملك من القوة إلا ما كان يمده بها وجود قوات إسرائيلية محتلة. وأمام سقوط ذلك الخيار، لم يعد متاحاً لجيش العملاء سوى الاستسلام أو الرحيل: استسلم حوالى ثلثي قواتهم للدولة والمقاومة، فيما رحل الباقي منهم مع جيش الاحتلال إلى فلسطين بحثاً عن مَلْجَإٍ آمن وَهْمِيٍّ يَقيهِمْ العقاب الشرعي على الخيانة الوطنية التي اقترفوها.

كان الراحلون مع جيش الاحتلال أكثر يأساً من المستسلمين للدولة. اكتشف المستسلمون خدعة «إسرائيل» «مبكراً»، فآثروا وضع نهاية

للمستحيل عند منتصف طريق الوهم، وسلموا أنفسهم لوطن وَعَدَهُمْ بالعدالة والإنصاف في بحث جرم عمالتهم للعدوّ. أما الراحلون في ركاب الفرار الكبير لجنود الاحتلال، فكانوا ما يزالون صرعى وهم إمكانية الفَيْءِ إلى ظلاله لحماية أنفسهم من أحكام الوطن ومن غضبة شعبهم ضد الذي اقترفوه في حق أنفسهم وفي حق الشعب والوطن. غير أن رحيلهم صار إلى جحيم عاينوه عن كثب بعد أن استقر بهم المطاف في فلسطين وعلى ضفاف بحيرة طبريا، وكانت كلفته ـ بجميع المقاييس المادية النفسية ـ أعلى بكثير من الكلفة المدفوعة لقاء الاستسلام للدولة والمقاومة!

«استضافتهم» «إسرائيل» بما يليق بهم: إقامات مأمونة لضباطهم الكبار في فلسطين وفرنسا، وخيام متناثرة للجنود في معسكرات لجوء على ضفاف طبريا منعدمة الشروط! والأهم أن «ضيافتها» كانت صريحة: إقامة محدودة لفترة سنة واحدة يتدبرون فيها أمر مستقبلهم في ما بعد! أما أبناؤهم، فلهم الحلوى واللّعَب فقط، أما تسجيلهم في المدارس فذلك مما لا يدخل في برنامج «الضيافة» ولا هو مما تستحقه الميليشيا اللبنانية على عمالتها السخية للاحتلال! تذكرهم «إسرائيل» بأنهم خدم؟ نعم، لكنها تذكرهم أيضاً ـ يا للمفارقة ـ بما تناسوه: أنهم لبنانيون أولاً وأخيراً! ومَا هَمَّ «إسرائيل» ـ بعد ذلك ـ إن كانت الحسرة قد استبدت بحلفائها، أو إن كانت إهانة هؤلاء دافعاً لهم إلى العودة الذليلة إلى الوطن، فهي لم تعد معنية بمصيرهم، إذِ المسافةُ بين مُحالَفَتِهِمْ والتفريط فيهم سواء عندها بعد انسحابها من لبنان؛ بل قد يكون التفريط فيهم أفضل من سواه إذا كان يرفع عنها عبء تحمُّل وجودهم وعائلاتهم على أرض فلسطين!

ذهب العملاء الراحلون مع جيش الاحتلال بعيداً: خُيِّلَ لهم أن «إسرائيل» مطوَّقة بـ «التزام أخلاقي» تجاههم، وأنها ـ بالتالي ـ تملك أن تأويهم في فلسطين إن لم تكن تستطيع أن تُؤَمِّنَ لهم الحماية في لبنان. لكنهم اكتشفوا ـ متأخرين ـ أن «إسرائيل» لا أخلاق لها، وأنها تستطيع أن تبيعهم كما باعت غيرهم قبلهم، ليس فقط لأنها تحتقرهم ـ وهذا صحيح بغير شك ـ بل لأنها ما عادت في حاجة إلى خدماتهم بعد إخفاق مشروعها في لبنان. إنهم في عُرْفِهَا ليسوا أكثر من مرتزقة، وهذا

صحيح، ولا شيء باتوا يملكون تقديمه لها سوى تذكيرها بهزيمتها المرة في لبنان!

قد تكون «إسرائيل» على خطأ وهي توجّه لعملائها كل هذه الإهانات؛ فهي بذلك تغامر بفقدان آخر صديق لها في لبنان بعد فقدانها أصدقاء سابقين، و- بالتالي - فهي تغامر بدفع كل اللبنانيين إلى مناصبتها العداء. غير أن الذي يمتنع على الشك أن عملاءها لم يرتكبوا خطأً، فحسب، وهم يتعاونون مع الاحتلال، بل اقترفوا الخطيئة ضد الشعب والوطن. وهي خطيئة لن يغسل عارها حكم القضاء اللبناني في حقهم حتى وإن جَرَّمَهُمْ. ذلك أن الخيانة الوطنية من الجرائم التي لا يبددها عقاب جنائي حتى وإن «اشتطَّ» أمره، لأن عقاب القانون والدولة لا يمثل شيئاً - في النهاية - أمام نظرة الناس (الشعب) للخونة!

٤ - مصائر المتعاونين مع «إسرائيل»

لم يكن تخلي «إسرائيل» عن حليفها الجنوبي اللّحدي (جيش لبنان الجنوبي) أول خيانة منها لعملائها في لبنان (وإن كانت ستكون - بكل تأكيد - آخر تلك الخيانات)، بل سبق لها أن حالفت قوى أخرى في البلد، وقدّمت لها سائر أشكال الدعم العسكري واللوجيستي والاستخباراتي للقيام بوظيفةٍ رَسَمَتْهَا لها بعناية، ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، قبل أن ترفع يد الحماية عنها وتتركها لمفاجآت اختلال توازنات القوى في الحرب الأهلية اللبنانية، بعد أن انتهت الحاجة إلى خدماتها!

يقدم تاريخ العلاقة بين «إسرائيل» وبين قوى «الجبهة اللبنانية» - وبخاصة حزبي «الكتائب» و«الوطنيين الأحرار» - ثم بينها وبين «القوات اللبنانية»: الذراع العسكري لـ «الجبهة اللبنانية»، مثالاً قوياً لتلك الصلة التي أقامتها «إسرائيل» مع حلفاء تنافسوا في خدمة مشروعها في لبنان، على خلفية اعتقاد خاطئ بأنهم يوظفون - بذلك - قوة «إسرائيل» لخدمة موقعهم في الصراع الداخلي الطاحن الذي خاضوه على السلطة منذ انفجار أحداث الحرب الأهلية في ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٧٥!

كانت قوى «المارونية السياسية» اليمينية، ممثلة في «حزب الكتائب» بزعامة بيار الجميل، وفي «حزب الوطنيين الأحرار» بزعامة كميل شمعون، قد استعانت بسوريا وطلبت منها التدخل عسكرياً لحماية المسيحيين في وجه زحف قوات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية (بزعامة القائد الوطني الراحل كمال جنبلاط). وقد استجابت سوريا لذلك، فَتَدَخَّلَتْ في صيف العام ١٩٧٦ لتضع المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية في مواقع دفاعية غير حصينة. غير أن قوى المارونية السياسية سرعان ما فتحت المعركة مع الوجود العسكري السوري في مناطقها، بدءاً من العام ١٩٧٧، دافعة إياه إلى الانكفاء إلى المواقع الوطنية بعد أن استنفدت حاجتها إليه! ولم تكن «إسرائيل» قد غزت جنوب لبنان في العام ١٩٧٨، في سياق ما أسمته بـ «عملية الليطاني» (نهر الليطاني في الجنوب اللبناني)، حتى كانت الفصول الأولى للعلاقات الإسرائيلية مع الأحزاب الفاشية المارونية قد بدأت، ليبدأ معها تقاطب للقوى جديد: المقاومة والحركة الوطنية وسوريا في موقع، و«الكتائب» والشمعونيون و«إسرائيل» في موقع آخر. ومن يقرأ مذكرات جوزيف أبو خليل[1]، رئيس تحرير صحيفة **العمل** الكتائبية وعضو مكتبها السياسي، أو كتاب **لعنة وطن** لكريم بقرادوني[2]، مستشار قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع، والأمين العام لحزب «الكتائب» في عهد رئيسه جورج سعادة، يقف على تفاصيل كثيرة ومثيرة عن وقائع تلك العلاقات: بدايةً وامتداداً ثم نهاية.

فتحت تلك العلاقات مسارب ومداخل لمزيد من الاختراق العسكري والأمني والسياسي الصهيوني للنسيج الداخلي اللبناني. وبالمقابل، قدَّمت للمشروع الكتائبي والانعزالي الفاشي إمكانيات هائلة للانتقال من صيغته الحزبية والميليشياوية إلى الاستيلاء على سلطة الدولة. وكانت مناسبة ذلك الاجتياح الإسرائيلي للبنان، في صيف العام ١٩٨٢، وحصار بيروت

(١) جوزيف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠).

(٢) كريم بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج** (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٩١).

وإخراج قوات المقاومة الفلسطينية من بيروت. إذ أمكن «الكتائب»، في سياق النتائج الكارثية لهذه الجراحة العسكرية الإسرائيلية، أن تقدّم مرشحها، قائد «القوات اللبنانية» بشير الجميّل في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٢، وأن تفوز بمركز الرئاسة. ومع أن بشير الجميّل اغتيل قبل تقلُّد منصبه، فقد انتخب أخوه أمين الجميّل رئيساً للجمهورية، وهو الذي لم يكن محسوباً تماماً على التيار المؤيد لـ «إسرائيل» في الحزب وفي «القوات»، وإن كان قد لقي دعماً منها في المرحلة الأولى من انتخابه، وقبل انهيار جيشه وقوات «الكتائب» في «انتفاضة ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤» التي أخرجت نفوذه من بيروت الغربية وأعادت المدينة إلى نفوذ سوريا والحركة الوطنية.

كانت «إسرائيل» في تلك الأثناء قد ركَّزت على «القوات اللبنانية» (الذراع العسكري لـ الكتائب) بعد تمرد بعض قياداتها على فؤاد أبي ناضر، قائد «القوات» المحسوب على أمين الجميّل وعلى رئيس «الكتائب» إيلي كرامة. وكان من تلك القيادات مسؤول الأمن في «القوات» إيلي حبيقة، ورئيس أركانها سمير جعجع. وحين أُسْنِدَتْ رئاسة «القوات» إلى إيلي حبيقة، نزلت «إسرائيل» بكل ثقلها وراءه. ولكن، ما إن دخل في مفاوضات مع سوريا ومع وليد جنبلاط، زعيم «الحزب التقدمي الاشتراكي»، ونبيه بري، زعيم حركة أفواج المقاومة اللبنانية: «أمل» (الشيعية)، ووقَّع معهما «الاتفاق الثلاثي»، حتى قدمت المساهمة في إزاحته بقدر غير قليل من المهانة لتأتي بسمير جعجع بديلاً منه على رأس «القوات اللبنانية»!

قبل ذلك بسنتين، كانت «إسرائيل» قد فتحت باحتلالها لجبال الشوف وعاليه الطريق أمام عودة «القوات اللبنانية» المارونية إلى هذه المناطق بعد خروجها منها لسنوات. وفي ركاب دبابات العدو، سيطرت «القوات» على «سوق الغرب» و«صوفر» و«بحمدون»، وصولاً إلى بلدة «دير القمر» المواجهة لـ «بعقلين» والمزرعة في جبال الشوف. لكنها سرعان ما ستنسحب أمام قَدَرٍ صعب في معركة غير متكافئة مع قوات الحزب التقدمي الاشتراكي قضى فيها المئات من مقاتليها، ومن الأهالي، واضطر فيها سمير جعجع إلى الفرار راجلاً بعد حصار طويل لم يفكه سوى اتفاق

كميل شمعون مع وليد جنبلاط! ولم يكن ذلك آخر مطاف في تخلي «إسرائيل» عن حلفائها اللبنانيين، إذ جَرَّبَ سمير جعجع الكرة ثانية، فأرسل قواته إلى شرق صيدا لتلقى هزيمة مرة في «القياعة» و«الهلالية» وسواها على يد قوات «التنظيم الشعبي الناصري» (بزعامة مصطفى معروف سعد) وقوات «أمل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي». هكذا تخلت «إسرائيل» عن حلفائها المسيحيين في لبنان تباعاً؛ ولم يكن قائد الجيش ورئيس الحكومة العسكرية ـ بعد نهاية ولاية أمين الجميّل ـ العماد ميشيل عون قد خَرَقَ تقليدِ التعاون مع «إسرائيل» وتحالف مع العراق ضد سوريا، إلا بعد أن تَبَيَّنَ له سراب وأوهام التحالف مع «إسرائيل»!

ليس ما لَقِيَهُ جيش لحد و«القوات اللبنانية» و«حزب الكتائب» و«حزب الوطنيين الأحرار» من «إسرائيل» مصادفة سيئة في العلاقة بين الدولة اليهودية والمتعاونين معها، وإنما هو القاعدة التي عليها ليست تعلو قاعدة. وليس لذلك أن يعني سوى أن الصفعة التي تلقاها عملاء «إسرائيل» في لبنان هي الرد الوحيد الذي سيلقاه منها كل من راهن ـ في المنطقة العربية ـ على التعامل معها!

ثانياً: كيف انتصر لبنان المقاومة؟

١ ـ ميزان القوى المشروخ

يعرف العسكريون، والسياسيون، والباحثون في ميدان الدراسات الاستراتيجية، أن المقولة المفتاحية للتعاطي مع شؤون الحرب والصراعات المسلحة: مشاركةً أو تخطيطاً، هي مقولة ميزان القوى. وقد طَوَّرَ الفكر الاستراتيجي المعاصر، منذ مطالع النصف الثاني من القرن العشرين، مفهوم ميزان القوى بحيث تخطى معناه العسكري الصّرف ليشمل موارد القوة الأخرى: الاقتصادية، والعلمية، والتِّقَانية، والبشرية(٣). لكن ذلك،

---

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الإله بلقزيز، **الأمن القومي العربي: مصادر التهديد وسبل الحماية**، مسابقة د. سعاد الصباح للإبداع الفكري بين الشباب العربي ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩).

لم يغير كثيراً في مركزية العامل العسكري في تحديد المفهوم، وفي تقرير صورة التوازن في القوة بين أي طرفين في صراع مسلّح.

غير أن توسعة مفهوم ميزان القوى بإدخال العوامل والموارد الأخرى غير العسكرية، لم تقدم إطاراً مقبولاً لتفسير ظواهر مثيرة في صراعات وحروب غير متكافئة، من قبيل نجاح الطرف الأضعف - في توازن القوى - في تحقيق نصر استراتيجي على الطرف الأقوى. وكان أضخم مثال لذلك - في العقود الثلاثة الأخيرة - نجاح الثورة الڤيتنامية في إلحاق الهزيمة بأقوى قوة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، ثم نجاح حركة «المجاهدين الأفغان» في تمريغ هيبة الجيش الأحمر السوڤياتي وطرده بالقوة من أفغانستان.

كان ماو تسي تونغ قد نظَّر لاستراتيجية حرب الشعب وطبَّقها في الحرب الوطنية، وفي الحرب ضد حكومة تشان كاي شيك الرجعية. غير أن الدفعة الكبرى لهذه النظرية ولمصداقيتها كانت بمناسبة تجربة الثورة الڤيتنامية في مواجهة الاحتلال الفرنسي، التي قادت إلى معركة ديان بيان فو الفاصلة، وفي مواجهة التدخل الامبريالي الأمريكي، التي قادت إلى سقوط سايغون في يد ثوار الڤييتكونغ وانسحاب الجيش الأمريكي مهزوماً من ڤيتنام. وقد رافق ذلك ما حرره الجنرال غياب من أدبيات في موضوع حرب الشعب تحوَّلت إلى مادة مرجعية انضافت إلى نظرية حرب العصابات التي ازدهرت، في أمريكا اللاتينية، بعد نجاح الثورة الكوبية في إسقاط نظام باتيستا بمجموعة صغيرة من المقاتلين انطلقت من جبال سييرا مايسترا، وتوسعت لتزحف - في ما بعد - إلى هاڤانا وتَسْتَلِمَ السلطة.

ومثلما قدَّمت النظرية اللينينية في الثورة تفسيراً «مقبولاً» لظاهرة نجاح الثورة في «الحلقة الأضعف في السلسلة الامپريالية» (روسيا القيصرية)، كذلك قدّمت هذه النظرية حول حرب الشعب تفسيراً جديداً مقبولاً لظاهرة نجاح القوة الأضعف - بمعايير ميزان القوى - في إحراز النصر في المواجهة المسلحة مع القوة الأقوى. وفي التفاصيل، قيل إن الحرب النظامية تلائم تماماً استراتيجية القوة المتفوقة في ميزان القوى،

و- بالتالي - فإن الاستراتيجية العسكرية الثورية المضادة مدعوة إلى أن تقوم على قاعدة تكتيك حرب الشعب أو حرب العصابات، أي الحرب التي لا تستهدف تحرير مواقع واستردادها وإقامة سلطة عليها، بل التي تستهدف إرهاق العدو واستنزاف قواه، وإلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية به، إلى الحد الذي يجعل كلفة احتلاله للأرض أعلى من كلفة الانسحاب منها، أي إلى الحد الذي يفرض عليه الانسحاب، لتوفير قواه البشرية المهدورة، من جحيم يومي لا يطاق. ومع أن الأصول الفكرية والسياسية لهذه النظرية أصول ماركسية، إلا أن التجربة الأفغانية في مقاومة الاحتلال السوفياتي عملت بأحكامها بعد أن حاولت إسباغ بعض الشرعية الدينية عليها من خلال مفهوم **الجهاد**.

شهدنا تمثُّلاً عربياً لهذه النظرية ولهذه الاستراتيجية، في تجارب كفاحية عديدة، مورس بعضها «تلقائياً» بغير تنظير، على مثال ثورة الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي، أو ثورة عمر المختار في ليبيا، أو ثورة سلطان الأطرش في سوريا، أو ثورة عز الدين القسام في فلسطين. . . ، فيما مورس بعضها الآخر بقدر من الوعي والمصاحبة التنظيرية كما في حالات الثورة اليمنية في عدن والجنوب، وثورة ظفار والخليج العربي وقبلهما في الثورة الجزائرية. غير أن أهم مثالين معاصرين لهذا التمثل العربي للنظرية تلك هو: مثال الثورة الفلسطينية (١٩٦٥ - ١٩٨٢) والمقاومة اللبنانية (١٩٨٢ - ٢٠٠٠)، وهما أخذا - من دون تردّد - بنظرية حرب الشعب أو الكفاح الشعبي المسلّح، ومثَّلا - على الرغم من اختلاف المنطلقات الفكرية - نموذجاً مرجعياً في تجارب الكفاح الوطني المعاصر.

ومع ذلك، فإن نظرية الحرب الشعبية، أو المقاومة الشعبية المسلحة، ليست كافية لتفسير ظاهرة انتصار الشعوب الصغيرة على القوى والجيوش العظمى، لأن المسألة ليست فنّية (تقنية) تتعلق بأسلوب الكفاح المتَّبع، وإلا لماذا لم تنتصر الثورة الفلسطينية مثلاً؟ ولماذا فشلت الثورة التي قادها إرنستو تشي غيفارا في بوليفيا في أن تصل إلى ما وصلت إليه سابقتها في كوبا؟ والأمر نفسه يصدق على عشرات الثورات الشعبية المسلحة في إفريقيا وآسيا

وأمريكا اللاتينية. . . ، التي أخفقت في إنجاز أهدافها من خلال العمل بأسلوب حرب العصابات والمقاومة الشعبية المسلحة.

هذه الملاحظة الاستدراكية، التي سُقْناها على هيئة تساؤل، لا تعيد الاعتبار إلى مرجعية مقولة ميزان القوى في تفسير نتائج الصراعات المسلحة، ولا هي تجعل من الثورة الصينية أو الڤيتنامية أو الجزائرية، أو من المقاومة اللبنانية، مصادفة شاذة في تاريخ النزاعات العسكرية، بل قيمتها في ما ترمي إليه من شدّ الانتباه إلى عوامل أخرى غير تقنية في تفسير ظاهرة انتصار القوى الأضعف في ميزان الصراع، وهي عوامل قد لا تكون دائماً مادية، حتى وإن كانت نتائجها مادية بالضرورة. وإذا كان ثمة من درس تقدمه المقاومة اللبنانية اليوم للفكر الاستراتيجي، فهو أن الاحتفال بعوامل القوة المادية لتفسير القوة المادية ليس دائماً مدخلاً ملائماً لفهم ظواهر مثيرة من نوع نجاح بضعة آلاف من المقاتلين المسلحين بأكثر الأسلحة تأخراً وبدائية في تمريغ هيبة واحد من أكبر جيوش العالم عدّة وعدداً!

لعل الغائب في التفكير الاستراتيجي المعاصر، الآخذ بمقولة ميزان القوى، هو مفهوم **ميزان الإرادات**. وهو مفهوم غير قابل للتحكيم أو للقياس الرياضي، لكنه يكشف ـ في التصريف المادّي ـ عن قابلية مذهلة لتغيير معطيات الواقع.

٢ ـ ميزان القوى وميزان الإرادات

لو شَغَّلْنَا مفهوم ميزان القوى لتحليل سياق الحرب في لبنان بين المقاومة وقوات الاحتلال الصهيوني، ولتحليل النتائج التي أفضت إليها (الانسحاب المذل للاحتلال)، لواجهتنا صعوبة واقعية مستعصية على الحل هي أن لبنان ما كان يملك، دولة واقتصاداً وجيشاً، الحدّ الأدنى من الشروط المادية التي تؤهله لتحسين موقعه في ميزان قوى الصراع بينه وبين «إسرائيل»، فكيف بمقاومة شعبية ضعيفة التسليح وقليلة العدد (قياساً بجيش الاحتلال)؟! ومع ذلك ـ ومبعث التساؤل هنا ـ استطاعت هذه المقاومة أن تجترح معجزة غير مسبوقة في تاريخ الصراع العربي ـ

الصهيوني: إلحاق الهزيمة المُرّة بعدوّ مَلَكَ من القوة ما أمكنه بها أن يُلْحق الهزيمة بثلاثة جيوش عربية مجتمعة في ستة أيام قبل ثلث قرن!

لو عدنا بعملية استرجاعية إلى الوراء، لوقفنا على العدد العديد من الأدلة التي تقوم بها الحجة على أن لبنان كان من الضعف والانهيار بحيث لا يقوى على صمود، بَلْه على مواجهة. كان البلد قد خرج لتوِّه من الحرب الأهلية الطاحنة التي مَزَّقَتْ نسيجه الاجتماعي والوطني، وعَمَّقَتْ فيه الشروخ والجروح، وذهبت بمؤسساته الشرعية وبهيبة الدولة فيه، بل وأحدثت الانقسام الطائفي الحادّ حتى داخل جيشه الوطني لتوزّع ألويته إلى ميليشيات ملحقة بالمؤسسات الطائفية! نعم، انتصر لبنان على محنته في «اتفاق الطائف» عام ١٩٨٩، واهتدى إلى تحقيق تسوية سياسية جديدة فتحت الطريق أمام بناء «الجمهورية الثانية» وأمام عودة أجواء السّلم الأهلي والمصالحة الوطنية. لكن ثمن الحرب كان فادحاً، ولم يكن من الممكن التخلص من كلفتها الباهظة بمشروع الإعمار؛ ليس فقط لأن مشروع الإعمار هذا لم يكن متوازناً، أو لأنه جَرَّ على البلد ديوناً جديدة فاقمت من ثقل الضائقة الاقتصادية على الغالبية العظمى من اللبنانيين، وأرهقت مالية الدولة، وفرضت عليها تكيفاً اضطرارياً مع توصيات وإملاءات الجهات الدائنة. . . ، بل ـ أيضاً ـ لأن الإعمار نفسه كان مهدَّداً ـ في أية لحظة ـ بالتقويض والتدمير الإسرائيليين، كما حدث في ربيع العام ١٩٩٦ وفي شتاء العام ٢٠٠٠.

وكما كان الاقتصاد اللبناني ضعيفاً، كذلك كان الجيش الوطني ضعيفاً (وأضعف). كانت تجربة دمج ألويته في نظام جديد يتخطى التقسيم الطائفي التقليدي لها تجربةً ناجحة فتحته ـ ربّما لأول مرة ـ على أن يكون جيشاً وطنياً. وكانت تجربة توسيع قاعدته قد نقلته من جيش تعداده ثلاثون ألفاً إلى جيش تعداده ستون ألفاً. ثم كانت تجربة الزجّ الجزئي به في المعركة مع الاحتلال الإسرائيلي سابقة دالة في علاقة هذه المؤسسة بالصراع العربي ـ الصهيوني كما حصل ـ ولو على نطاق محدود ـ في حرب «عناقيد الغضب» عام ١٩٩٦. . . إلخ. وهي جميعها المكتسبات التي تحققت في عهد العماد (الرئيس) إميل لحود حين كان قائداً للجيش،

والتي صنعت له أسباب المصداقية الوطنية التي أهَّلَتْه - في ما بعد - لمنصب رئاسة الجمهورية. ومع ذلك، لم تستطع المؤسسة العسكرية النظامية اللبنانية أن تنهض بأي دور في مواجهة الاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان، بسبب ضعف تسليحها من جهة، وحاجة الدولة اللبنانية، من جهة ثانية، إلى تجنّب ما من شأنه الإيحاء بأن دخولها في عملية التسوية - منذ مؤتمر «مدريد» - يتعارض مع خوضها المواجهة المسلحة في الجنوب ضد «إسرائيل»، أو أنه مجرّد غطاء سياسي لتلك المواجهة...

من رحم هذه الوقائع خرجت المقاومة، وليس من سياق آخر. ومع أن ظروفها التحتية والميدانية لم تكن أفضل حالاً من ظروف البلد والدولة وجيشها، ومع أنها كانت وحيدة في المعركة، بغير نصير عسكري مباشر، إلا أنها نجحت في أن تخوض قتالاً متكافئاً ومشرّفاً مع العدو، بل أن تفرض عليه اتخاذ أشَقِّ قرار على نفس أيِّ محتل: الانسحاب. وإذا أضفنا إلى ذلك أن انسحاب الجيش الصهيوني من الجنوب جرى من دون قيد أو شرط، أي من دون مفاوضات يحصل فيها العدو على «ترتيبات» أمنية أو ضمانات، تبيَّن لنا أن الانسحاب لم يكن يترجم على الأرض سوى هزيمة عسكرية شنعاء، وإلا لماذا احتلت «إسرائيل» لبنان إذا لم تكن تريد أرضاً أو مياهاً أو ضمانات أمنية في أضعف الأحوال: هل كانت في نُزْهَةٍ سياحية انتهت فيها إجازة سائحيها من الجند؟!

كيف أمكن للمقاومة أن تنجز ذلك وهي التي لا تملك ميزان قوى يسعفها بتحقيق ما حققته؟

مرة أخرى، لا تفسّر مقولة ميزان القوى العسكري كل شيء في الصراعات المسلحة. ذلك أن شعباً يملك قضية ويحقق التعبئة الضرورية من أجل الدفاع عنها، يملك بالتالي أن ينجز هدف الانتصار على محتلّ ينجز أمراً عسكرياً يومياً! هكذا يقول التاريخ، تاريخ الصراعات الكبرى: تكسب الشعوب معركتها حين تؤمن بها، أي بعد أن تحسن موقعها في ميزان الإرادات، فتنتصر إرادة المقاومة على إرادة الاحتلال.

٣ ـ الطائفية في مدفن المقاومة والوحدة الوطنية

لم يتأت للبنان أن ينتصر على الاحتلال ويحرر أرض الجنوب لمجرد أنه امتلك إرادة المقاومة، على ما في ذلك من صحة مؤكدة. ذلك أن امتلاك هذه الإرادة كان يحتاج ـ هو نفسه ـ إلى مقدمات وأصول حتى يكون ممكناً. ولسنا نقصد بهذه المقدمات ما يندرج في باب تهيئة الأرضية المادية لفعل المقاومة، وخاصة تلك التي تتصل بالجوانب العسكرية، بل نريد بها مجمل ما جرى إنجازه من مكتسبات على صعيد الاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية في مجتمع مزقته الانقسامات والحروب الطائفية، وكادت تذهب في سياقها بفكرة الوطن الجامع. إذ كان انتصار لبنان على فتنته الطائفية ـ بهذا المعنى ـ مقدمة تاريخية لإطلاق عناصر القوة فيه، وللإفراج عن إرادة المقاومة لدى أبنائه، و- بالتالي ـ لإحراز النصر التاريخي على الاحتلال.

لا تتبينَّ قيمة هذه الموضوعة، الذاهبة إلى بناء الصلة الطردية بين وَأْدِ الفتنة ودَحْرِ الاحتلال، إلا متى أخذنا حقيقتين في الاعتبار: **أولاهما** أن الحروب الأهلية التي شهدها لبنان دَمَّرت البلد، وأطلقت الغرائز الطائفية وقوضت أسس التعايش بين اللبنانيين. ويكفي أنها إذْ ذهبت بهيبة الدولة وطوّحت مؤسساتها الشرعية ـ وهي رمز الوحدة بين اللبنانيين ـ أنجبت في المقابل دويلات طائفية وكانتونات مغلقة، مُكَرِّسَة بذلك حال الانقسام، وناقلة الولاء من ولاء للوطن إلى ولاء للطائفة! ومعنى ذلك كله أن هذه الحروب أنهكت البلد وأفرغته من سائر عناصر القوة، وذهبت بأية قضية جامعة بين أبنائه من نوع قضية الجنوب. و**ثانيتهما** أن الانقسام الطائفي والحرب الأهلية كانا المدخل لـ «إسرائيل» إلى اختراق النسيج اللبناني الداخلي، وتصفيح احتلالها للجنوب والبقاع الغربي بأسباب الاستمرار والاطمئنان، واستمالة قوى لبنانية كثيرة ومحالفتها ضد أخرى، وضد البلد. ويكفي أن الذي حَمى أمن «إسرائيل» على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية هو جيش عميل من اللبنانيين (جيش لبنان الجنوبي) وأن قوى لبنانية أخرى نفّذت المشروع الصهيوني في البلد نيابة عن «إسرائيل» وإن بعناوين «وطنية» أحياناً!

قد لا تكون تسوية «الطائف»، التي أنهت الحرب وفتحت الباب أمام حلّ الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة إحياء مؤسسات الشرعية. . . ، حلاً سياسياً صحيحاً لأزمة البلد وجواباً تاريخياً عن الأسباب التي قادت لبنان إلى حربه الأهلية؛ بل الأرجح أنها لم تكن كذلك، على الأقل لأنها لم تقدم مقاربة سياسية جذرية لموطن الإعضال في الاجتماع الوطني اللبناني: الطائفية السياسية؛ غير أنها قدّمت ـ بكل تأكيد ـ إمكانية «مثالية» لانتصار لبنان على جنونه الجماعي، واستعادته للحدّ الأدنى من السلم الأهلي بين أبنائه. وكما كانت إطاراً لضخّ الحيوية في مؤسسات الدولة، وإطلاق مشروع الإعمار ـ بما له وما عليه ـ كذلك كانت مناسبة لتغيير جبهة القتال: من الداخل الأهلي إلى الجنوب المحتل. ولقد أطلقت ـ في هذا الامتداد ـ **ثلاث حقائق وثلاث نتائج** بالغة الأهمية لتفسير نجاح المقاومة في دحر الاحتلال وتحرير الجنوب:

أولاها أنها أنعشت فكرة الوطن الجامع في المخيال اللبناني بعد الذي أصابها من شروخ طيلة عقد ونصف العقد هو عمر الحرب الأهلية. وقد ساعدت على انتعاش الفكرة هزيمة المشاريع الطائفية التقسيمية مجتمعة، وإخفاق أيّ منها في الصيرورة مشروعاً ممكن التحقق على الأرض. وغنيّ عن البيان أن استعادة فكرة الوطن الواحد أَفْضَتْ ـ تلقائياً ـ إلى انفجار مشاعر جماعية هي مزيج من مشاعر التكفير عن الخطيئة ضدّ الوطن، ومن مشاعر الرغبة في تحقيق حلم ذلك الوطن. وليس تفصيلاً أن لبنان كان يحتاج إلى هذه السيكولوجيا الجماعية حتى يستوي وطناً في وعي أهله، وحتى يكون له حُرْمٌ يستحق الدفاع عنه وتحقيق ذاتيته من خلال ذلك الدفاع.

وثانيتها أن وقف الحرب الأهلية أعاد ترتيب أولويات الصراع بين اللبنانيين: لم تعد الأولوية للصراع على توزيع حصص السلطة على الطوائف بل للصراع من أجل استعادة وطن قضمه الاحتلال. لقد اكتشف اللبنانيون أنهم كادوا يخسرون ذلك الوطن في غمرة انغماسهم الكامل في معركة السلطة. وزاد من حدّة وَقْع المفاجأة عليهم شعورهم بأنهم لم يكسبوا السلطة حين خسروا الوطن أو بعضه! هكذا انتقلت المعركة من

الداخل اللبناني إلى الحدود. وهكذا فهموا أن المعركة الوطنية ضد الاحتلال إذا كانت ستستعيد أرضاً اغتصبت على حين غرة، فهي ستكون - أيضاً - بمثابة ذلك الحَمَّام النفسي الذي سيغسل أدران الحرب الأهلية العالقة باللبنانيين جميعاً، أو بمثابة ذلك المِصْهَر العظيم الذي سيعيد لحم الأجزاء المبعثرة من الجسد اللبناني في مشهد جديد من الوحدة الوطنية[٤].

أما **ثالثتها** فهي أن المقاومة باتت تستطيع أن تنطلق بثقة وبلا دواعي خوف، بعد أن اطمأنت إلى أن وقف الحرب الأهلية وقيام السلم المدني يجعل ظهرها محمياً. أما حين يصل السلم المدني إلى اجتراح حال من الإجماع الوطني على قضية الجنوب وعلى المقاومة فإن هذه تكون في أمثل وضع للنهوض بمهمتها الوطنية المقدسة. وهذا عين ما حصل.

إن هذه المقدمات والمكتسبات هي ما يفسر لماذا أصبحت المعركة الوطنية مدفناً للانقسام الطائفي والحرب الأهلية، ولماذا نجحت إرادة المقاومة في إحراز ذلك النصر العظيم على الاحتلال.

---

(٤) أفضل من نظّر من السياسيين اللبنانيين تنظيراً عالياً لعلاقة التلازم بين الوحدة الوطنية والمعركة الوطنية في الجنوب هو محسن ابراهيم، الأمين العام لـ «منظمة العمل الشيوعي» في لبنان. انظر: محسن ابراهيم: **الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية** (بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٣)؛ **قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب** (بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٤)، **وآفاق العمل الوطني** (بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٥).

الفصل الثاني

«حزب الله»:
العقيدة والسياسة والتنظيم

أولاً: مقاومة لها تاريخ

للمقاومة اللبنانية ـ التي يمثل «حزب الله» عمودها الفقري اليوم ـ تاريخ. وتاريخها ليس ـ قطعاً ـ تاريخ «حزب الله»، ولو أن تاريخ هذا الأخير يمثل، بغير شك، أهمّ لحظات عطائها الكفاحي. لم تولد بولادة الحزب، غير أن ولادته كانت ـ في حساب الأشياء ـ ولادة متجددة للمقاومة أو شيئاً بهذه المثابة. وعلى ذلك، فإن كل محاولة لقراءة تاريخ المقاومة بوصفه تاريخاً للحزب، أو تاريخ تصدّي الحزب لمهمة قيادة عملية المقاومة في جنوب لبنان، ستنتهي إلى السقوط في نزعة اختزالية لن يكون لها من وظيفة سوى مصادرة تراث المقاومة من قبل فريق حزبي واحد. وبالمقابل، فإن كل محاولة لاعتبار تراث «حزب الله» المقاوم مجرد لحظة عادية في تاريخ المقاومة هو إغْضَاءٌ للحقيقة، وصَرْفٌ لها عن التَّبَيُّنُ، وإجْحَافٌ سخيف في حق الدور الفعّال والمركزي لحزب الله في صناعة أخصب لحظات فعل المقاومة في لبنان.

ليس الحامل على بناء التمييز والفصل النسبيَّين بين تاريخ الحزب وتاريخ المقاومة أن قوى لبنانية أخرى (مثل أمل والحزب القومي السوري الاجتماعي. . .) شاركت «حزب الله» ـ في السنوات الأخيرة ـ بعض عمليات المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، بل الحامل عليه ـ فوق ذلك ـ أن حزب الله خرج إلى الوجود بعد ميلاد المقاومة، فكان إليها منتسباً لا صانعاً. لكن الأهم في هذا ليس الاحتجاج بوقائع التاريخ لبيان أسبقية المقاومة زمنياً على حزبها العتيد. فهذا في جملة حقائق لا ينكرها أحد، بل

الأهم التنبيه إلى أن المنعطف الذي ستشهده المقاومة، بعد أيلولة أمر قيادتها إلى حزب الله، إنما كان حصيلة تراكم تاريخي سابق، ولم يكن وليد لحظته. وأهمية ما قام به الحزب أنه أتقن استثمار ذلك التراكم، وتصويبَ أخطائه، والبناءَ عليه، لصناعة تلك اللحظة الخصبة من تاريخ المقاومة (عقد التسعينيات) التي ارتبطت به وارتبط اسمه بها فكأنهما توأمان.

والحقيقة أن للمقاومة تواريخ عدة لا تاريخاً واحداً. وهي وإن كان يجوز احتسابُها مصادرَ لتاريخ واحد للمقاومة، فإنه ليس يجوز اعتبارُها مصادر برّانية برسم الاستلهام، لأن مفعولها في نسيج المقاومة ومخيالها، وفي تراكمات خبرتها القتالية، لا يترك كبير مجال أمام النظر إليها وكأنها بمعزل عن التاريخ المعاصر للمقاومة تلك. وإذا ما تركنا جانباً التاريخ الثقافي للمقاومة ـ في عهد «حزب الله» ـ وهو الذي تؤطره وتتمركز في صلبه فكرة الاستشهاد الإسلامية الشيعية ـ وتمارس فيه سلطة مرجعية يرقى التجاوب معها إلى مرتبة العمل بالواجب الشرعي المقدّس. . . ، فإن ثمة تاريخاً سياسياً (معاصراً) لها لا يتجاوز في الزمان عقوداً ثلاثة؛ ونملك أن نميز فيه بين **ثلاثة تواريخ** فرعية، أو **ثلاث لحظات** من تاريخ واحد:

التاريخ الأول للمقاومة الإسلامية في لبنان تاريخ فلسطيني؛ وتمثله مدرسة الكفاح المسلح والعمل الفدائي الفلسطيني، التي انطلقت في منتصف الستينيات من القرن العشرين، واتسع مداها ودائرة إشعاعها إلى الحد الذي باتت فيه مثالاً مرجعياً لحركات التحرر الوطني في العالم برُمَّتِه. أمكن للبنانيين ـ وللجنوبيين منهم خاصة ـ أن يتعرفوا عن كثب على هذه المدرسة السياسية والقتالية بعد أن أجبر الاحتلالُ الصهيوني للضفة والقطاع عام ١٩٦٧ والتصفية الأردنية للفدائيين عام ١٩٧٠، مؤسساتِ الثورة الفلسطينية وأطرَها ومقاتليها على الانتقال إلى لبنان والتمركز في جنوبه. ولقد تعلَّم اللبنانيون كثيراً في هذه المدرسة، ومنها تخرجت أفواج لهم قاتل أكثر ناسها مع الفصائل الفلسطينية، وتَعَلَّمَ من لم يقاتل منهم أغنى دروس المقاومة الشعبية المسلحة. واليوم، مهما قيل عن أخطاء الثورة في لبنان ـ وكثير منه صحيح ـ فإن الذي لا يقبل الإنكار هو أن البندقية الفلسطينية، وتراثها الوطني في جنوب لبنان، كانت المداد الذي غمس فيه

القلم الوطني اللبناني ليكتب ملحمة مقاومته المجيدة بعد أن وقع ثقل مواجهة الاحتلال على اللبنانيين في أعقاب خروج المقاومة الفلسطينية من البلد عام ١٩٨٢. أما كل أولئك الذين يحاولون محو اللحظة الفدائية الفلسطينية من التاريخ الوطني والكفاحي اللبناني، فإنهم لا يصنعون بذلك تاريخاً، أو هم لا يوفّرون أسساً لكتابة تاريخ مختلف، بل هم لا يفعلون أكثر من تجريب المستحيل: تزوير التاريخ!

أما **التاريخ الثاني** للمقاومة، فلبناني؛ وتمثله تجربة «**جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية**» التي انطلقت عملياتها الفدائية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، خلال الاحتلال الإسرائيلي لبيروت، والتي استمرّ عملها القتالي متّصلاً، وبإيقاع مطّرد، إلى النصف الثاني من عقد الثمانينيات. ولعل كثيرين لا يرغبون في إلقاء الضوء مجدّداً على هذه اللحظة من تاريخ المقاومة اللبنانية، لأسباب حزبية ضيقة لا علاقة لها بتأريخ وطني نزيه ومحايد لتجربة المقاومة اللبنانية في حلقاتها ومحطاتها المختلفة. إذ ليس مشروعاً شطب تجربة «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» لمجرد أن الذين أعلنوا عنها شيوعيون (الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي)، وأن الذين عملوا معهم فيها قوميون (التنظيم الشعبي الناصري، الحزب السوري القومي الاجتماعي)! ذلك أن عمل المقاومة لم يكن حزبياً بل كان وطنياً، فضلاً عن أنها استطاعت ـ في عزّ لحظة الهزيمة والجزر اللبنانيين ـ استنزاف قوات الاحتلال، ودفعها إلى الانسحاب من بيروت، ثم من مثلث خلدة، والدامور، وصيدا، وصور، والنبطية، فالانكفاء إلى جنوب الجنوب. وكائنة ما كانت أسباب الحساسية تجاهها، فإن الذي يمتنع على الشك فيه هو أن «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» كانت المدرسة اللبنانية التي تَعَلَّم فيها اللبنانيون دروس المقاومة: النظرية والعملية.

إذا كان السياقان السابقان ينتميان إلى تاريخ عام يهمّ سائر اللبنانيين، فإن ثمة تاريخاً خاصاً يهمّ شيعة لبنان أكثر من غيرهم، من دون أن يعني ذلك أنه لا يهم غيرهم أولاء. والتاريخ ذاك ـ الذي عنينا ـ هو الثورة الإيرانية التي تربط جنوب لبنان، وبقاعه، بها أمتن الأواصر وأقوى الوشائج. قدّمت ثورة إيران دليلاً على قدرة المسلمين ـ الإمامية منهم

بخاصة ـ على كسر شوكة قوة متغطرسة من نوع تلك التي مثلها نظام الشاه محمد رضا بهلوي: المَحْمِيّ من أمريكا و«إسرائيل». وكان واضحاً أن ذلك حصل بتأثير صحوة الفكر الاستشهادية في صفوف من ألقوا بأنفسهم في معترك المواجهة مع جبروت النظام. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الثورة إياها كانت أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث، اجتمعت أسباب الاعتقاد بأن مخيال المقاومة اللبنانية في عهد قيادة «حزب الله» لها ـ تغذّى من صور ذلك الظفر التاريخي وتهيأت له المسوّغات النفسية ـ فضلاً عن العقدية ـ لمجاراته أو السير في ركاب نتائجه أمام العدوّ نفسه الذي خرج ذليلاً من طهران في الهزيع الأخير من عقد السبعينيات.

تلك تواريخ جزئية لتاريخ أعمّ هو تاريخ المقاومة اللبنانية. وقَصْدُنَا القول إن قراءته قراءة موضوعية فعل ممتنع من دون النظر إلى سائر حلقاته. نعم، لقد آل تراث المقاومة إلى «حزب الله». ومن حسن الحظ أنه كان الأهل لوراثته وتعظيم مكتسباته، والذهاب به إلى الهدف الذي رسمه له الشهداء الأوائل: دحر الاحتلال وتحرير الوطن. فلنلق ـ إذاً ـ نظرة على هذا الحزب الذي سيقود المقاومة نحو نصرها التاريخي.

ثانياً: «حزب الله»:
سياق النشأة والتطور

يعود الإعلان الرسمي عن ميلاد «حزب الله» إلى يوم السادس عشر من شباط/ فبراير ١٩٨٥، بمناسبة إحياء الذكرى الأولى لاستشهاد الشيخ راغب حرب. لكن البداية الفعلية سبقت البداية الرسمية بأكثر من سنتين ونصف، منذ صيف العام ١٩٨٢، والتصدع الذي أصاب حركة «أفواج المقاومة اللبنانية» (أمل)، عقب دخول رئيسها الجديد (آنئذ) نبيه بري طرفاً في تشكيل «هيئة الإنقاذ»، بعد الاجتياح الصهيوني للبنان وحصار عاصمته، وما نَجَمَ عن ذلك من خروج للسيد حسين الموسوي، عضو المكتب السياسي للحركة والناطق الرسمي باسمها، منها، فتأسيسه ومجموعة من المنشقين معه حركة «أمل الإسلامية». إذْ آذَنَ تصدُّع الحركة، وغيابُ رئيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» السيد موسى الصدر

(الذي اختطف عام ١٩٧٨)، بكسر قاعدة احتكار التمثيل السياسي الشيعي من قبل «أمل» و«المجلس...»، وبالتالي بإمكان استيعاب الوسط الشيعي تعبيرات سياسية جديدة.

ليس معنى ذلك أن «حزب الله» خرج إلى الوجود بعملية انشقاق سياسي - تنظيمي عن «أمل»، فسياق ولادته الفكري والسياسي مختلف، ولكن المؤكد أن عدداً كبيراً من أطر الحزب خرج - متمرداً - من رحم حركة «أمل» وفي جملة رموزهم أول أمين لـ«حزب الله»، إبراهيم الأمين، وكان رئيس مكتب «أمل» في طهران حتى العام ١٩٨٢، ومصطفى الديراني، وكان مسؤول الأمن المركزي في «أمل»، والسيد حسن نصر الله، الأمين العام الحالي لحزب الله. ومع ذلك، فمنابت «حزب الله» مختلفة اختلاف مراجعه وولاءاته؛ وذلك مما لا يستقيم فهمه إلا بالعودة قليلاً إلى الوراء، لِتَبَيُّنِ وجهات الخلاف والتنازع بين القيادات الشيعية، والاتجاهات المتباينة للمؤسسات التي أنتجتها تلك القيادات.

يؤرخ عقد الستينيات من القرن العشرين لبداية صحوة ثقافية وسياسية واجتماعية في أوساط شيعة لبنان، بعد أن أخرجتهم الصفقة الطائفية، المارونية - السنية، إبان استقلال العام ١٩٤٣، من نظام الامتيازات، على كثرة أعدادهم، مثلما أخرجت الدروز - وكانوا أسياد جبل لبنان إلى حدود النصف الثاني من القرن التاسع عشر - من النظام إياه. اتفق ذلك الخروج من شرنقة الغبن مع مجيء السيد موسى الصدر - اللبناني الأصل الإيراني الجنسية - إلى لبنان في العام ١٩٥٩، واستقراره فيه. وإذ سعى موسى الصدر إلى استنهاض تيار شعبي في الوسط الشيعي، والْتِمَاسِ التماسك واللحمة له من طريق الدفاع عن مصالح الطائفة المعرِّضة للحرمان، وإذ استقرت وجهة ذلك الاستنهاض على قيام «حركة المحرومين»، سعى - في الوقت ذاته - إلى اجتراح موقع رسمي للشيعة في الخارطة المؤسساتية للنظام السياسي اللبناني. وهكذا، بمقدار ما توسَّل بحركة المحرومين لإضعاف الدولة ودفعها إلى النزول عند مطالب الطائفة برفع سيف الغبن والحرمان عنها، بمقدار ما عزَّز أبنيتها الطائفية - التي هي جوهرُها - بتأسيسه «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى»، نصاباً في تلك الأبنية، وتصدُّره رئاستَه، وهو

المعتدلُ في عيون الزعامات الطائفية الأخرى، المُطْمَئِن لها على احترام التوازنات الطائفية الموروثة والمتجددة.

كان جيل من العلماء الشيعة اللبنانيين قد عاد ـ في الأثناء ـ إلى لبنان بعد مرحلة من الدراسة في الحوزة العلمية في النجف اتصلت وامتدت إلى منتصف الستينيات (١٩٦٦). كان في جملتهم السيد محمد حسين فضل الله (الذي سيصبح بعد نحو عشرين عاماً فقيهاً مرجعاً لـ«حزب الله»)، والشيخ محمد مهدي شمس الدين (الذي سيصبح ـ بعد اختفاء موسى الصدر ـ نائباً لرئيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» فرئيساً له في ما بعد). كان السيد محمد حسين فضل الله قد دَرَسَ في النجف على آية الله محمد باقر الصدر (الذي أعدمته السلطات العراقية في العام ١٩٨٠)، وعلى المرجع الشيعي الأكبر محسن الحكيم وأبي القاسم الخوئي (الذي سيخلفه في المرجعية). وإذ شاركه التتلمذَ نفسَه الشيخُ محمد مهدي شمس الدين، لنفس الأساتذة، تفرقت السبل بينهما، فاختار كل منهما لنفسه طريقاً مختلفاً: انضم شمس الدين إلى حركة موسى الصدر، الاجتماعية ـ السياسية، وإلى نشاطه المؤسَّسي في إطار «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى»، فيما استثنى فضل الله نفسه من هذا السَّعي مؤثراً التفرغ للتدريس، ولمهمة تكوين جيل جديد من علماء الدين الشيعة. وقد أسَّس لهذا الغرض «المعهد الشرعي الإسلامي»، في العام ١٩٦٦، ودرَّس فيه طويلاً، وكَرّسَه مركزاً علمياً يعوّض الطلاب من السفر إلى النجف أو قم لاستكمال الدراسة. مثلما أنشأ جمعية أسرة التآخي، وبنى حسينيته الهدى، فكان من تلامذته، ومن خريجي معهده، كثيرون صار لهم شأن في الحركة الإسلامية في لبنان ـ بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات ـ وفي «حزب الله» بدءاً من منتصف الثمانينيات.

ربما كان مدار الخلاف بين السيد محمد حسين فضل الله والسيد موسى الصدر(١) حول موقع مسألة «العلم الديني» من مشروع النهوض

---

(١) لم يكن هذا الخلاف معلناً، ولا كان ممكناً له أن يكون كذلك في الستينيات والسبعينيات، ذلك أن السيد محمد حسين فضل الله لم يكن يمثل سلطة معنوية بحجم تلك التي كانت للسيد موسى الصدر، فقد كان أشبه بالمغمور حينها إلا عند تلامذته.

الشيعي؛ فإذ مال فضل الله إلى إيلاء المسألة موقعاً مركزياً، آثر الصدر ـ الذي لم يكن يكبر فضل الله إلا بضع سنوات ـ صرف الانتباه والجهد إلى احتياجات الشيعة ومناطقهم من التأهيل المادي والخدماتي لاستلحاق ما فاتهم في ركب التنمية في الوطن، معتقداً بأولوية ذلك على تطوير «العلم الديني». غير أن الخلاف ما كان فكرياً، على ما قد تتركه الملاحظة السابقة من انطباع، بل كان سياسياً في المقام الأول. فرأي السيد فضل الله ـ في دفاعه عن خيار التأهيل العلمي ـ كان مغايراً لرأي اساتذته في هذا الشأن، والأخصُّ بالذكر منهم ـ هنا ـ محمد باقر الصدر ومحسن الحكيم، اللذين سَعَيَا حثيثَ سعْيٍ إلى النهضة بأوضاع التعليم الديني وبمستقبل دور علماء الدين في المشروع الاجتماعي، بل كان يبدي الوفاء للفكرة الثورية الشيعية التي تَلَقَّنَهَا[٢]، والتي قوامُها أن الفقهاء ليسوا مجرد نُسَّاكٍ أو أهل عبادة، أو أصحاب فتوى في شؤون «الحيض والنِّفاس»[٣]، بل هم المخصوصون بدور الولاية على الناس وعلى شؤون اجتماعهم الأهلي والسياسي.

وإذ أتت الحرب الأهلية اللبنانية، في العام ١٩٧٥، تُنْهِي هذا التقاطب الشيعي بين مرجعية الحوزة العلمية (المدرسة الدينية) ومرجعية الحركة السياسية الصدرية، لصالح تقاطب جديد سَيَرِثُ فيه المشروع السياسي ـ العسكري لحركة «أفواج المقاومة اللبنانية» (أمل)[٤] مشروعَ السيد موسى الصدر، ستدخل الطائفة الشيعية في مناطق انتشارها الجغرافي (جنوب لبنان، وضاحية بيروت الجنوبية، والبقاع، ومحيط

---

(٢) يذهب البعض إلى القطع بأن السيد فضل الله كان منتمياً إلى «حزب الدعوة» الذي أسسه السيد باقر الصدر، وأنه حمل معه إلى لبنان فكرة الحزب ـ الذي كان أممياً ومركزه في العراق ـ وعمل على ترويج أفكاره. انظر في هذا: حسن صبرا، «عن الصحوة الإسلامية في لبنان،» ورقة قدمت إلى: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي،** مكتبة المستقبلات العربية البديلة: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٦١ ـ ١٧٢.

(٣) ذلك ما كان يقوله الإمام الخميني ويردده عنه تلامذته. خاطب الإمام طلابه في النجف قائلاً: «عرّفوا الناس على الإسلام لكي لا تتصور الأجيال القادمة أن رجال الدين قد جلسوا في زوايا النجف وقم يدرّسون أحكام الحيض والنفاس، ولا دخل لهم بالسياسة». انظر: روح الله الخميني، **الحكومة الإسلامية،** ط ٢ (بيروت: مركز بقية الله الأعظم، ١٩٩٩)، ص ٥٧.

(٤) تأسست حركة «أمل» في تموز/يوليو ١٩٧٥، بعد أقل من ثلاثة أشهر على بداية الحرب الأهلية في لبنان.

بعلبك...)، مرحلة انتقال حاسم من توزُّع الولاء بين ولاء لحركة المحرومين من جهة، وولاء للمقاومة والحركة الوطنية من جهة أخرى، إلى ولاء غالب لحركة «أمل». ولقد أوشكت هذه الأخيرة على احتكار التمثيل الشيعي لولا **واقعتينْ** أعادتا جموحها إلى حدوده. **أولاهما** نجاح الثورة الإيرانية، وما عناه ذلك من نجاح لخط الإمام الخميني ولفكرة «الثورة الإسلامية» السالكة نهج الإمام وإيران، ومن نجاح لموضوعة مرجعية الفقهاء ودورهم الرئيس في القيام على شؤون المسلمين، ومركزية موقع الحوزة العلمية في المشروع الاجتماعي ـ السياسي. وكان رديفَ هذا النجاح ـ أو مُقَابله بالأحرى ـ هزيمةُ فكرة الوطنية الشيعية اللبنانية المستقلة، التي مثلتها حركة موسى الصدر، وحركة «أمل». وأضاف أبعاداً إلى هزيمتها غياب رمزها المختطَف! و**ثانيتهما** الاجتياح الصهيوني للبنان، صيف العام ١٩٨٢، ودخول قيادة حركة «أمل» طرفاً في هيئة الإنقاذ» مع «القوات اللبنانية»، وما رتَّبَه عليها ذلك من ثمن تنظيمي وسياسي كبير: التصدّع، والجهر بالولاء لخطّ «الثورة الإسلامية» من قِبَلِ عدد كبير من أنشط أطرها.

لم تكن حركة «أمل الإسلامية» الخارجةُ من الحركة الأم «أمل»، والمعلنُ عن قيامها من قِبَل قسم من أهم قادة الحركة، هي الاسم الابتدائي لـ«حزب الله»، غير أنها كانت من النُّوى التي انْتَسَلَ منها جذعُه وفروعُه في ما بعد. ولا يشهد على ذلك فقط أن بعض رجالاتها كانوا في جملة ألسنة حزب الله غِبَّ قيامه، بل يشهد على ذلك دورُ إيران في رعاية «ثورة» «أمل الإسلامية» على «أمل اللبنانية»، وجَهْرُ هذه بولائها المطلق لخط «الجمهورية الإسلامية». ولم يلبث نفوذ الفقهاء وطلاب الحوزة العلمية أن تزايدَ سياسياً مستفيداً من جملة من العوامل كان منها: اتساع نطاق نفوذهم الجماهيري، الذي بدأ يحصد ثمار عمل طويل دؤوب في المدارس والحوزات، وفي المساجد والحسينيات؛ والدعم الكبير الذي تلقته من إيران فئة رجال الدين المدافعين عن خط «الجمهورية الإسلامية» في لبنان؛ ثم التراجع النسبي في دور حركة «أمل» على الساحة الشيعية. وكانت هذه العوامل وغيرها في جملة ما دفع إلى إعلان قيام «حزب الله» الذي شاء له

مؤسسوه أن يُوسَم بهذا الاسم المستوحى من آية قرآنية كريمة[٥].

استُقبل «حزب الله» حين خروجه إلى الوجود، بغير قليل من الريبة والتوجس من قبل كل الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية، بسبب صلته بإيران التي لم يتحرَّج من الجهر بها. فاقم من حدّة تلك الحساسية انخراطُ الحزب في حروب طاحنة ضد بعض أهم تلك القوى: فإلى معاركه المسلحة مع «الحزب السوري القومي الاجتماعي» في بيروت، وبخاصة في بلدة مَشْغَرَة البقاعية المجاورة لمدينة زحلة، خاض معارك أشدّ ضراوة مع الحزب الشيوعي، وصلت إلى تصفية بعض قادته ومثقفيه، ليتوّج ذلك كلّه صدامُه الدامي مع حركة «أمل» ـ في العام ١٩٨٨. وإذ لاحَقَتْهُ طويلاً تهمة الحزب الإيراني، من طرف خصومه، نُظِرَ إليه ـ على نحوٍ ما ـ بوصفه حزباً طائفياً يبحث لنفسه عن موقع في شبكة التمثيل السياسي الطائفي في لبنان؛ وكرَّس الاعتقادَ ذاك انكفاءُ الحزب، منذ التأسيس وإلى نهاية معاركه مع «أمل»، إلى الداخل اللبناني بدرجة أكبر، وإن لم يمنعه ذلك من المساهمة الفعالة في المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

لكن «حزب الله» سينجح ـ خلال عَقْد التسعينيات كله ـ في تبديد هذه الصورة السلبية عنه، وخاصة مُذ آلت مقاليد أمانته العامة[٦] للسيد عباس الموسوي (الذي استشهد في شباط/فبراير ١٩٩٢ نتيجة غارة إسرائيلية استهدفت موكبه)، ثم للسيد حسن نصر الله بعده، الذي أتقن كيف يرفع من مستوى الخطاب السياسي للحزب. إذ مال «حزب الله»، خلال هذه المرحلة، إلى إيلاء القضية الوطنية موقع الأس من اهتمامه وعمله السياسي، فذهب بالمقاومة المسلحة للعدو إلى الحدود، التي أقنعت الجميع ـ إلاّ من ذهب مذهب الجحود من الأخصام ـ بأن الحزب حزب وطني وليس حزباً طائفياً، وبأن دوره مرصودُ العائدات لسائر اللبنانيين، ووحدة وطنهم في المقدّم، وليس لفريقٍ اجتماعي وسياسي بمعزل عن

---

(٥) ﴿ومن يتولَّ الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون﴾، القرآن الكريم، «سورة المائدة،» الآية ٥٦.

(٦) تعاقب على الأمانة العامة للحزب أربعة أمناء عامين، هم على التوالي: ابراهيم أمين السيد (ابراهيم الأمين)، والشيخ صبحي الطفيلي، والسيد عباس الموسوي، والسيد حسن نصر الله.

غيره. وفي الامتداد، طوى - ولو إلى حين - موقفه من النظام السياسي في لبنان، فشارك في الحياة السياسية بإيجابية، وخاض معترك الانتخابات، ودخل إلى البرلمان، بل تحالف مع «أمل» ومع بعض اليساريين في الجنوب في الانتخابات التشريعية، بل قدّم مرشحين مسيحيين في قائمته. وبالجملة، نجح «حزب الله» في أن يتخطى جمهور طائفته ليخاطب سائر اللبنانيين بخطابٍ لَقِيَ منهم الرضا والقبول.

هل صحَّح صورته في وعي خصومه، أم صحَّح نفسه؟ قد يكون هذا، وقد يكون ذاك، لكننا أَمْيَل إلى الاحتمال الثاني مما إلى الأول من وجهِ اعتبار التصحيح الثاني مدخلاً إلى التصحيح الأول.

ثالثاً: تجهيز الداخل الشيعي

١ - التنظيم الاجتماعي والمؤسسات الأهلية

لعلّ واحداً من أهم عناصر قوة «حزب الله» الجماهيرية والتمثيلية، في الساحة اللبنانية، سَعَةُ انتشاره في أوساط الجمهور اللبناني، خاصة جمهور الشيعة في الجنوب والبقاع وضاحية بيروت الجنوبية. وإذا كان مما يُعْزَى إليه ذلك الانتشار أفكارُ ومواقف الحزب ذات التأثير الواسع في أوساط المستضعفين، وخاصة مواقفه الوطنية المبدئية الثابتة في قضية الأراضي اللبنانية المحتلة، وسلوكه نهج المقاومة المسلّحة للاحتلال، وهو ما كان محط تقدير وإجماع سائر اللبنانيين. . . ، فإن مما يعزى إليه أيضاً تلك الشبكة الواسعة من المؤسسات الاجتماعية والأهلية التي أنشأها الحزب، أو التي ارتبط بها وكان ميلاده تتويجاً لعمل بعضها. فهي هيأت له أسبابَ صلةٍ لم تنقطع بالقاعدة الشعبية، ومَكَّنَتْه من استثمار رأسماله الاجتماعي - الشعبي في بناء موقع قوةٍ لمشروعه السياسي والوطني، وتَغْذية ذلك الموقع بما يحافظ له على الأرجحية والغلبة إزاء سواه من «المشاريع» السياسية المرتبكة في لبنان.

وإذ اعتنى الحزب كبيرَ عنايةٍ بإطلاق مشروع ضخم من المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بمشروعه الداخلي: الثقافي والديني والسياسي،

وبمشروعه الوطني المشتبك مع الاحتلال، فلأنه ومثل كل حزب سياسي، هَدَفَ من ذلك إلى إحاطة نفسه بدائرة اجتماعية أوسع تُمِدُّه ـ في أفضل حال ـ بالقواعد والأطر والقيادات والمقاتلين، أو تُمِدُّه ـ في أقل تقدير ـ بالقاعدة الشعبية الحاملة لمشروعه إلى «ما وراء» حدود هذا المحيط المباشر، أو الجاهزة لرفده، والتَّحزُّب له، والحَدب عليه، في أية منافسةٍ سياسية داخلية قد يخوضها من نوع المنافسة على مقاعد المجالس البلدية والبرلمان. ومن يتأمل في خارطة هذه المؤسسات يلحظ أنها وَسِعَتْ سائر القطاعات، فما يكاد يَشُذُّ عن امتداد خيوطها قطاعٌ أو مجال، بل هي تفوقت على مثيلاتها من خرائط المؤسسات الشيوعية والقومية ـ سابقة الازدهار ـ في عنايتها بالمجالين العلمي (العلم الديني) والتربوي اللَّذَيْن ما حَظِيَا قَبْلاً بما حظيت به المؤسسة الدعاوية (الإعلامية) أو المؤسسة القتالية من اهتمام.

لو تركنا المؤسسة القتالية (العسكرية) جانباً، والتي لا معلومات تفصيلية ودقيقة عنها لدينا، سنجد أن مؤسسات الحزب الأهلية الأخرى تتوزع على قطاعات أربعة: تعليمية، ودينية، واجتماعية، وإعلامية؛ يحرص الحزب على بيان صلة بعضها به، فيما يحاول أن يكرس الانطباع باستقلال بعضها الآخر عنه لإكسابها صفة المنظمة الجماهيرية.

دَعَمَ الحزب جملةً من المدارس الدينية[٧] (الحوزات العلمية) في مناطق مختلفة من لبنان، ومن مواطن الانتشار الشيعي، لعل أهمها ـ حتى الآن ـ أربع مدارس: حَوْزَة في بعلبك، وحوزتان في الجنوب (صور وجوارها)، وحوزة (ومدرسة) في الضاحية الجنوبية لبيروت. هذه المدارس[٨] وسواها مخصوصةٌ للمبتدئين في تحصيل «العلم الديني» وللمبلّغين؛ والدراسة فيها تؤهْل المتخرج فيها للالتحاق بـ «المعهد الشرعي الإسلامي» الذي أنشأه السيد محمد حسين فضل الله في العام ١٩٦٦، بعد عودته من النجف، بديلاً للطلاب الشيعة من السفر إلى النجف (العراقية)

---

(٧) عدا عن عشرات المدارس الأخرى التي ما دون الحوزة.

(٨) معظم المعلومات حول هذه المدارس الدينية، كما حول المساجد والحسينيات، مأخوذ من: وضاح شرارة، **دولة حزب الله ـ لبنان مجتمعاً إسلامياً**، ط ٣ (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)، ص ٥ ـ ٦، ١٣٢ ـ ١٣٣ و٢١٥ ـ ٢١٦.

أو قم (الإيرانية) لاستكمال الدراسة. والهدف من هذه المدارس والمعاهد بيِّن: تكوين سِلْكٍ أو جسم من العلماء ينهض بمهمة الدعوة، وهي أسٌّ في خطاب الإمامية وفي مَشروع «حزب الله»، وإيلاؤه المركز القيادي في إدارة ومراقبة شؤون الاجتماع الأهلي الشيعي. وليس معنى ذلك أن إنشاء هذه الحوزات والمدارس في لبنان يُعْلَن قطيعة مع الحوزة العلمية في المركز الشيعي (العراقي ـ الإيراني) التي تخرجت فيها قيادات الحزب والطائفة (في الستينيات والسبعينيات)، بل يُفْهم منه أن الحزب اعتنى بتقريب «العلم الديني» من أبناء الإمامية في لبنان؛ أمّا السفر إلى المركز الديني الإمامي، فظل مستمراً إلى النجف حتى العام ١٩٨٠ (تاريخ مقتل الإمام محمد باقر الصدر)، ثم إلى «قم» منذ ذلك التاريخ، ومنذ قيام «الجمهورية الإسلامية» في إيران.

ولا يعني الاهتمام بالحوزة العلمية (المدارس الدينية) إلا الاهتمام بمحيطها الديني الواسع (المساجد والحسينيات) وبجسمها العُلَمَائِيِّ التأطيري (مؤسسات علماء الدين). وفي هذا سُجِّل لـ«حزب الله» سعيُه إلى إنشاء هذه المؤسسات الدينية، أو استدراج القائم منها إلى أن يضوِيَ في مشروعه. فليست تخفى علاقة الحزب ببعض مؤسسات العلماء مثل «هيئة علماء جبل عامل»، و«تجمع العلماء المسلمين بالبقاع»، كما لا يخفى سعيُه إلى إلحاق أكبر عدد من العلماء به، بحسبانهم عماد مشروعه الاجتماعي والسياسي. ويتصل بذلك حرصُه على دورهم في المساجد والحسينيات، سواء تلك التي أنشأها، أو تلك القائمة ـ وهي الأكثر ـ التي أمكنه وضعها تحت سلطته. ففي بيروت والضاحية الجنوبية فقط ثمة خمسة مساجد كبرى ـ على الأقل ـ يشرف عليها الحزب، منها أربعة في الضاحية الجنوبية هي: مسجد الإمام الرضا، في بئر العبد، ومسجد الإمام المهدي، في الغبيري، ومسجد الرسول الأعظم على طريق المطار، ثم مسجدٌ قام على بنائه في حارة حريك السيد محمد حسين فضل الله؛ بينما لا يوجد له في بيروت سوى مسجد فاطمة الزهراء في زقاق البلاط. وقد وضع الحزب لهذه المساجد لجاناً للإشراف عليها، تتفرع بدورها إلى، أو تعمل تحت إمرتها، لجان نسائية، وثقافية، وتربوية، واجتماعية، وصحية،

ورياضية، وعسكرية... إلخ. كما ارتبطت بتلك المساجد حسينيات أو نوادٍ حسينية عدة في حارة حريك، وحي السلم، والأوزاعي، والشِّيَّاح، فيما لم يستطع الحزب مدّ نفوذه إلى حسينيتيْ بيروت: حسينية المصَيْطبة وحسينية الخندق الغميق. وإذا كان لرجال الدين، المنتمين إلى الحزب أو المرتبطين به، دورٌ رئيسٌ في المسجد وفي الانتداء الفقهي والديني في الحسينيات، فإنه يكاد لا يكون لهم الدور نفسه في المُصَلَّيات التي لا تقتضي أن يقوم عليها علماء الدين. في كل حال، عوَّل الحزب كبيرَ تعويل على ذلك الدور وتعهَّده بالرعاية والمَدَد لاتصاله بمشروعه الاجتماعي والسياسي كما سبق الإلماح إلى ذلك.

ومثل المؤسسات التعليمية والدينية، تَفَرَّغَ الحزب لبناء مؤسسات اجتماعية تقدِّم الخدمات لجمهوره الحزبي والسياسي، ولمحيطه الشعبي المباشر؛ وتتراوح بين المجانية وبين التعويض المالي الرخيص أو الرمزي عن خدماتها. ولعل من أهم علائم اهتماماته بتلك المؤسسات إنشاؤه مستشفيات كبرى: عامة ومتخصصة، ومراكز صحية مختلفة في الضاحية والجنوب (صور) والبقاع، وفتح صيدليات عدّة تبيع الأدوية من دون أرباح...، وقد عُهِدَ لِـ«الهيئة الصحية» ـ التي نشأت في العام ١٩٨٧ ـ بالإشراف على القطاع الصّحّي في مناطق الانتشار الشيعي. ويتصل باهتمامه بصحّة المواطنين ـ خاصة الموالين لمشروعه السياسي ـ اهتمامُه بسلامة أبدانهم، وخصوصاً حينما توفّر هذه السلامة للمقاومة المسلحة قاعدة بشرية مؤهلة لحمل السلاح وقطع المسافات الكبيرة وخوض القتال الضاري. ولذلك، تعهَّد الحزب المؤسسات الرياضية والكشفية بالرعاية المادية والمعنوية، وفي جملتها رعايته «نادي الهادي» الإسلامي الرياضي، و«جميعة كشّافة المهدي» اللتين وَلَجَهُمَا آلاف الشباب خلال عقد التسعينيات. ولم يكن اهتمامه بأسر الشهداء أقل حالاً من الاهتمامات السابقِ ذكرُها، فعَلاَوَةً على أن العناية بهذه الأسر تنتمي إلى حاجته إلى إعلاء رمزية الشهيد في المخيال الجماعي الشّيعيّ، وإلى تمرين السيكولوجيا الجهادية لدى الشباب على حَذْوِهِ واقتداء فعل استرخاص النفس لديه، فإن من وظائفها إضْوَاءَ أسر الشهداء في الرابطة الحزبية، وهي التي باتت

تُمَنَعُهُم (تدافع عنهم)، وتوفر لهم ألأَوَد، وتَسُدُّ الحاجة والعَوَز، وتقوم من حياتهم مقام المُعيل الذي استشهد؛ كما أن من وظائفها طَمْأَنَةَ الاستشهاديين، أو الطالبين للشهادة من الشباب، على مستقبل عوائلهم وذويهم إذا ما كتبت لهم تلك الشهادة في اشتباك ما مع قوات الاحتلال وعملائه. وقد نهضت «مؤسسة الشهيد» بهذا الدور، وزادت عليه أكثر بتمويل مشاريع اجتماعية صحية مثل إقامة صيدليات (على مثال «صيدلية الشهيد الشيخ راغب حرب») في حيّ السلم في ضاحية بيروت الجنوبية.

أما في المجال الإعلامي، فقد أقام «حزب الله» الدليل الأوفى على وعيه الحادّ بأهمية وسائط الاتصال الجماهيري في تحقيق ما أسماه أنطونيو غرامشي بـ«الهيمنة الايديولوجية»، وفي تمكين الأفكار والمشروع السياسي - الاجتماعي من أسباب الفُشُوّ والانتشار خارج أسوار المحيط الحزبي. تبرهن على ذلك تلك الشبكة الواسعة من الأدوات الإعلامية: المكتوبة والمسموعة والمرئية، التي أنشأها في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، والتي هيَّأت له سبل التواصل مع جمهور عريض تخطى الطائفة (الشيعة) والوطن (لبنان)، ليخاطب المحيط الإقليمي: العربي والإسلامي. وتكفي نظرة پانورامية سريعة على الجغرافيا الإعلامية للحزب لتكشف عما قصدنا التنبيه إليه. ففي مجال الصحافة المكتوبة، تتصدر ثلاث نشرات المشهد الصحفي الشيعي: أسبوعية، **العهد**، التي خلفت **المجاهد**، وهي ذات طابع سياسي تعبوي، ومجلة **المنطلق** التي تصدر كل شهرين، وهي ذات طابع فكري نخبوي، ثم مجلة **البلاد** الأسبوعية، الصادرة منذ العام ١٩٩٠، والتي تحاول التوفيق بين المنزع التعبوي للأولى والمنزع «الأكاديمي» للثانية. وأما في مجال الإعلام الإذاعي، وبعد تجربة سابقة لإذاعات محدودة البث (صوت المستضعفين، وصوت الإيمان، وصوت الإسلام)، أطلق الحزب - ابتداء من العام ١٩٩١ - «إذاعة النور» التي نهضت بدور إخباري وتعبويّ كبير في عزّ مدّ حركة المقاومة الإسلامية. ولم يتردد الحزب في خوض رهان المنافسة في مجال الإعلام البصري، إذ توسَّل بمحطة «المنار» التلفزيونية ليوسّع من دائرة انتشار أفكاره مسجلاً بأدائها الجيّد نجاحات كبيرة يشهد بها الجميع. وعموماً، وعى الحزب مبكّراً حاجته إلى بناء

صورة عن نفسه مختلفة لدى الجمهور اللبناني المتبرّم بأحزابه، فوجد في الإعلام وسيلته المثلى إلى ذلك، مستفيداً ـ طبعاً ـ من الطفرة التكنولوجية التي حصلت في مجال الإعلام السمعي ـ البصري خلال السنوات العشر الأخيرة.



لم يقدم العرض السابق مَسْحاً شاملاً لسائر المؤسسات الاجتماعية التي أنشأها «حزب الله»، أو التي مَدَّ نفوذه إليها؛ وما كان من أهدافه أن يقدّم مثل ذلك المسح؛ بل قَصَدَ من ذلك إلى التمثيل ببعضها بياناً للأهمية التي أولاها الحزب لهذا الموضوع في بلدٍ انهارت فيه المؤسسات وعجزت فيه الدولة نفسها ـ في لحظات ـ عن إعادة بنائها أو القيام على مجال عملها. غير أن شبكة المؤسسات الاجتماعية هذه، والأدوار البالغة التي تنهض بها على صعيد تنظيم الاجتماع «المدني» (الأهْليّ)، وتذليل استعصاءات اليومي في حياة الناس، لم تكن وظيفتها ربط المجتمع والشعب (والشيعة منه بخاصة) بالمقاومة حَصْراً، بل امتدَّ الهدف منها إلى إقامة ما أسماه البعض بـ«المجتمع النقيض»[٩]: المجتمع الذي لا يعترف بشرعية المؤسسات الرسمية، والذي يسعى إلى القِوَامَةِ بمعزل عنها. لكن فحص هذه الفرضية يتصل بموضوع آخر: موقف الحزب من النظام السياسي القائم والمؤسسات المنبثقة عنه؛ وهو ما سنقف عليه لاحقاً.

ويتصل بتكوين الجماعة، وتأطيرها في مؤسسات، تكوين الأفراد وتعهّدهم بالرعاية التربوية والتعليمية لتأهيلهم لأدوار كبرى، في الاجتماع الأهلي كما في المقاومة. وبفتحنا ذلك على مسألة نوع التأهيل التعليمي والتربوي الذي يتلقاه المتعلمون في مدارس الحزب وفي المساجد والحسينيات.

---

(٩) استعار وضاح شرارة، مثلاً، مفهوم «المجتمع النقيض» من آني كريجيل في تحليل «مجتمع» الشيوعيين الفرنسيين المنفصل عن المجتمع الفرنسي، فطبقه على «الحركة الإسلامية الخمينية» في لبنان. انظر: المصدر نفسه، بخاصة الفصل الأول.

٢ ـ التربية على المثال الحسيني: الاستشهاد مبدأً

انصرف النشاط الدَّعَوي لحزب الله إلى بناء قوة عقائدية مقاتلة، مؤمنة بقضيتها الدينية والمذهبية والوطنية. ولم يتوسّل في ذلك ما توسّله آخرون من ضروب التجييش والتعبئة المَنبَريّة، على مثال ما ساد في تجارب أحزاب اليسار وتنظيمات الحركة الإسلامية التي كان لمواقفها الفُشُوُّ ولقواتها الغلبة في عقدي السبعينيات والثمانينيات. بل سَلَكَ مَسْلكاً مختلفاً إلى ذلك، متشبعاً بتقليد مذهبي تليد في الحوزات والمدارس الدينية (الشيعية) في العراق وإيران وجبل عامل في لبنان، ومُدْرِكاً ـ على نحوٍ حادّ ـ حاجة السياسة والقتال إلى سبيل مختلفٍ في التعبئة وبناء «الكادر». لذلك خصَّ مسألة التربية والتكوين باعتبار مُميَّز، وكان له شديد التعويل عليها في بناء جيل الرسالة الدينية والوطنية.

والحق أن «حزب الله» لم ينفرد بهذا الاحتفال بمسألة التربية والتكوين، وحسابها في جملة ما يتعلق به أمرُ المشروع السياسي، بل سبقه إلى ذلك كثير من قوى الحركة الإسلامية وأخصّها بالذكر حركة «الإخوان المسلمين» قبل ما يزيد كثيراً على نصف قرن من ميلاد «حزب الله». فقد رسم لها مؤسّسها حسن البنا خطَّ سيْرٍ تصاعدياً يبدأ من تكوين جيل مسلم جديد، متشبع بالقيم العقَدية والأخلاقية للإسلام، جاهز للكينونة، جيش رسالةٍ على مثال ما كانه جيش الدعوة في فجر الإسلام، مَدْخَلاً إلى بناء الدولة الإسلامية: دولة الشريعة موقوفة التنفيذ على تأهيل الجيش إياه للتصدي لأمرها، بحسبان الإسلام ـ في اللغة البنّاوية ـ مصحفاً وسيفاً، ديناً ودولة[١٠]. ولم تكن الحركة الإخوانية قد حَادَتْ ـ في مركزها المصري ـ عن موضوعة أولوية الإعداد التربوي إلا بعد أن أدخلتها الدعوى القطبية في نفق «الحاكمية»، وما ارتبط بالتهليل بها من منزع تحريضي تحشيدي استبدل الفكرة بالشعار، والمدرسة بالمنشور أو البيان الحزبي. . .!

غير أن السابقة الإخوانية في الاعتناء بالخيار التربوي أداةً رئيسَة في

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا** (بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، [د. ت.]).

تعبئة الجمهور السياسي، أو قل في تعبئة الجمهور للسياسة، لا تحمل على إبداء أي نوعٍ من الاستصغار للمشروع التربوي ـ التعبوي لحزب الله، ولن تكون سبباً للاعتقاد بأنه إذ يخوض في هذا الخيار، إنما يعيد إنتاج استراتيجية سياسية مسبوقة في الزمان. إذ يَسَعُ القارىء في التجربتين أن يلحظ فروقاً وفواصل بينهما على غير صعيد. **أول** تلك الفروق أن فكرة التعبئة التربوية ـ التعليمية متجذرة في الثقافة الشيعية ولم تكن محض خيار أنتجته رؤية سياسية، أو رؤية للعمل السياسي، على نحو ما هو عليه الأمر في الحالة الإخوانية على عهد مؤسّسها ورَعِيلِهَا الأول. **وثانيها** أن تلك التعبئة التربوية هي ـ في الحالة الشيعية ـ جزء من نظام الاشتغال الثقافي للمذهب، أو قل هي شكل من أشكال إعادة إنتاج الرواية الإمامية ومن توزيعها (تعميمها) في الجمهور، بينما تبدو ـ في الحالة الإخوانية ـ مجرد منهج عمل في السياسة لا يرقى إلى رُتْبَةِ الفِعْلِ العَقَدي والمذهبي. أما **ثالثها** فهو أن الفكرة التربوية التعليمية التي أخذ بها الشيعة في سائر الأعصر، وكرَّستها تجربة حزب الله في لبنان، أنتجت بنية تحتية واسعة ومتقدمة من المؤسسات لم نشهد لها نظيراً في سائر التاريخ السياسي الإخواني في مصر، وفي خارج مصر، كما وقفنا على بعض ذلك في الفقرة السابقة.

ليس المقاتل في «حزب الله» والمقاومة الإسلامية مجرد خرّيج دورة تكوينية عسكرية (دورة تدريب) في أحد المعسكرات، إنه أكثر من ذلك بكثير: خرّيج مدارس التعليم الديني، وقد يكون طالباً متقدماً في الحوزة العلمية. إنه لا يتقن حمل السلاح واستعماله، وفنون القتال التي يفرضها أسلوب حرب العصابات فحسب، بل هو متشبع بتاريخ ثقافي فقهي وسياسي خاص بالمذهب. وهو إذ يخوض القتال، يتمثل صوراً ونماذج أو مُثُلاً من ذلك التاريخ، وقد يتماهى معها ـ في الغالب ـ تماهياً كاملاً. ولذلك، فهو يمثل حالة ـ قد تكون نادرة في التاريخ المعاصر ـ للمقاتل العقائدي الذي تَضْوِي فرديتُه ومحيطُه الأسري ونظامُ القرابة عنده في إطارٍ اعتقادي أعلى. إنه موهوب النفس لقضيةٍ أكبر هي التي تقرّر له الكينونة والروابط! وفي هذا تتفوق التجربة التربوية ـ التعليمية لدى حزب الله،

ولدى الشيعة عموماً، على نظيراتها من السابقات والمُجَايِلاَت.

ولعله يكفي دليلاً على ذلك أن نوع التربية التي يتلقاها أبناء المذهب، ممّن تعهَّدتهم مؤسسات حزب الله بالرعاية، هو مما خُصَّ به هؤلاء دون سواهم؛ إذ هي تربية تقوم على المثال الْحسَيْنيّ المتعالي ـ شيعيّاً ـ عن كل مضاهاةٍ أو مضارَعة. وهو مثال يذهب بعيداً في استرخاص النفس إلى الحدّ الذي يجعل فِعْل الشهادة فعلاً شرعياً مقدَّساً! إن كل مقاتل في الحزب يجد نفسه ضعيفاً أمام مأثرة سيّد الشهداء (الإمام الحسين ابن علي بن أبي طالب) وإيثاره الشهادة على الصمت عن طلب الحق المغتصب. ولذلك، ما كان غريباً أن تسعى أفواج من مقاتلي الحزب ـ مِّمن تكوَّنت وتربَّت على هذا المثال الحسيني المرجعي ـ إلى طلب الاستشهاد في مواجهة المحتل. وقد كان ذلك ـ في حساب السياسة والحرب ـ رقماً روحياً (سحرياً) غير متوقّع أو محسوب في المعادلة المادية لتوازن القوى، وإن كانت آثاره بالغة الفعالية في مشهد التوازن ذاك...، وفي تغييره لمصلحة قوى المقاومة.

نعم، كان التكوين العسكري لمقاتلي الحزب متطوراً وعقلانياً وذا نجاعة وفعالية؛ وكانت البندقية والكاتيوشا ناجحة في إيذاء العدو ونزف قواه؛ غير أن التدريب على القتال ما كان أفعل من التثقيف والتربية، كما لم تكن طلقة البندقية والكاتيوشا أقوى من نداء الحسين.. العميق العميق..

رابعاً: العقائدي والسياسي في فكر «حزب الله» وممارسته: من «ولاية الفقيه» إلى البرلمان

تقيم تجربة حزب الله دليلاً جديداً على أن الأحزاب الإسلامية ليست ـ كما يَخَالُها الذين يعالنونها الاعتراض ـ جماعاتٍ عقائديةً مغلقة، أو يعْتور حِسَّها الواقعيَّ عَجَف، بل هي قوى سياسية، أو قل قوى تُتْقِنُ فهمَ السياسة وممارستَها، ويتنزّل الممكن والواقعيّ في وعيها منزلة الميزان الذي

تقاس به المواقف ويُحسَبُ أمرُها. ولعل تجربةَ الحزب أمثل الأمثلة جميعاً على التجاور المميّز بين العقائدية في أجلى صورها والواقعية السياسية في أعلى أشكال تَجلِّيها على الأرض. إذ الحزب ممّا قيل في حقه إنه أكثر أحزاب «الإسلام السياسي» تشدُّداً في الالتزام بالثوابت والأصول، وأكثرها جرأة على الجهر بها؛ غير أن أحداً ما أَنْكَرَ على الحزب يوماً أنه ضارع غيره من الأحزاب ـ وتفوَّق عليه ـ في إبداء الكفاءة العالية في الخوض في الشؤون السياسية، ومن دون أن يدفع ثمن ذلك ـ مثلاً ـ من صِدَام العقيدة والسياسة فيه!

لو أخذنا موقفه من المسألة السياسية الداخلية مثلاً (مسألة السلطة والدولة)، لوقفنا على ذلك النجاح المميَّز الذي أنجزه على صعيد بناء التوازن المطلوب بين الأساس العَقَدي الذي ينهض عليه، وموقفه السياسي الواقعي الذي يخوض في يوميات تستدعي العمل بكل أنواع المساومة والتنازل. نعرف مثلاً أن الحزب ـ وفقهاءه ـ يقول بوجوب إقامة «الدولة الإسلامية». والقول هذا ليس محض خيار سياسي، بل هو في عداد الواجب الشرعي. ونعرف ـ أيضاً ـ أن الحزب: الآخذ بأصول المذهب الشيعي الإمامي (الإثنيْ عشريّ)، يؤمن فكرياً بنظرية «ولاية الفقيه»، التي أرسى أسسها الإمام النراقي[١١] قبل حوالى قرنين ـ وطوَّرها الإمام الخميني في «الحكومة الإسلامية»[١٢]، ومع ذلك، فالحزب يعترف بالنظام السياسي في لبنان، ويشارك بإيجابية في الحياة السياسية والنيابية، ولا يجد في ذلك ما يدعو إلى تناقض أو مفارقة.

ربّ قائل يقول إن ذلك ـ أيضاً ـ كان شأن حركات إسلامية أخرى (أهمها حركة «الإخوان المسلمين») قالت بالدولة الإسلامية، واعتبرت إقامتها واجباً شرعياً، لكنها خاضت في اللعبة السياسية، واعترفت بالدستور، وشاركت في الانتخابات، ودخلت في المجالس المحلية والنيابية. . . إلخ. وهذا صحيح بغير شك؛ غير أنه لا يبرّر الاعتقاد

---

(١١) انظر: أحمد النراقي (الإمام)، **عوائد الأيام**، ط ٣ (قم: مكتبة بصيرتي، ١٤٠٨هـ).
(١٢) الخميني، **الحكومة الإسلامية**.

بتشابه المعطيات الفقهية والسياسية بين حالة «حزب الله» وسائر حالات الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي وفي العالم الإسلامي. ذلك أن السياق المذهبي والفقهي (الفقه السياسي) مختلف، كما هو السياق السياسي مختلف بين المثال اللبناني والمثال المصري (وما شابهه). وهنا لا بدَّ من سَوْق ثلاثة معطيات حاسمة في بيان وجوه الفرق بين الحالين:

أولها أن نظرية «ولاية الفقيه» (العامة) لا تعترف بغير نظام الإمامة نظاماً سياسياً شرعياً وحيداً. صحيح أنها أَوْجَدَتْ حَلاً سياسياً واقعياً لمأزق فكرة الإمامة في «عصر الغيبة»: غيبة الإمام المهدي (الثاني عشر)، إذ أخرجت الفقه السياسي الشيعي من إسار فكرة «الانتظار»: انتظار عودة الإمام الغائب؛ وتجاوزت فكرة إسناد بعض اختصاصات الإمام لنواب الإمام (الفقهاء العدول المالكون للاجتهاد ولشرائط المرجعية)، أي ما بات يعرف بـ«ولاية الفقيه» الخاصة(١٣)، لكنها خوَّلت الفقيه المجتهد سلطات الإمام كافة ـ في عصر الغيبة ـ إلى حين عودته. وهذا إنما يعني أن النظام السياسي القائم على نظرية «ولاية الفقيه» ـ كما يؤمن به «حزب الله» وكما هو مطبَّق في إيران ـ هو استمرار لنظام الإمامة، أو قل هو شكل من أشكال تحقيقه في «عصر الغيبة». وما عدا هذا النظام لا يملك شرعية دينية أو سياسية في نظر الشيعة وحزب الله في جملتهم. بينما الأمر مختلف لدى «الإخوان المسلمين»، ولدى سائر السنة، لأنهم لا يقولون بـ«النصب الإلهي» للإمام، والوصية، ووجوب حصر الإمامة في «آل البيت»، بل يستندون إلى فكرة الإجماع، وإلى أن الحكم شورى بين المسلمين بما في ذلك شورى «أهل الحلِّ والعقد» في تنصيب الحاكم أو عزله؛ الأمر الذي يجعل الحركات الإسلامية (السنية) عموماً، أقرب إلى التعايش مع فكرة دولة حديثة قائمة على اللعبة الديمقراطية، وأبعد عن رجمها بالكفر إلا عند الغلاة في تلك الحركات.

وثانيها أن كل سلطة غير سلطة الإمام أو نائبه، هي ـ في منظور

---

(١٣) هي الولاية التي يقوم فيها نواب الإمام عنه بتدبير بعض شؤون المسلمين من تلك التي تدخل في مدار سلطته، وهي خاصة لأنها لا تقوم بالولاية على سائر ما يقع تحت سلطته من اختصاصات.

الشيعة الإمامية ـ سلطة غَصْبيّة أو سلطة غصب لمنصب الإمام، و- بالتالي ـ فهي غير شرعية حتى ولو نجمت عن رضا الشعب؛ ذلك أن الولاية، في هذا المنظور، ليست ولاية الأمة على نفسها، بل الولاية معقودة للإمام أو لمن ينوب منابه إلى حين عودته! صحيح أن بعض فقهاء الشيعة ـ في العصر الوسيط ـ أجازوا مشروعية التعامل مع الحكم الغاصب، لإمضاء الأحكام والقيام على بعض شؤون المسلمين، لكنهم لم يرفعوا تلك المشروعية ـ وهي اضطرارية ـ إلى نصاب الشرعية. والأهم من ذلك كلِّه أن هذه كانت لحظة انتقالية سرعان ما تجاوزها العقل الفقهي الشيعي. ويكفي دليلاً على ذلك أن التراث السياسي الشيعي، منذ الميرزا الشيرازي بل منذ الإمام أحمد النراقي، عاد إلى أصوله في مسألة الشرعية الواحدية للإمامة، مناهضاً سلطة الغصْب القهرية. ولعل تجربة العصيان الذي عبَّرت عنه الحركة الثورية الشيعية في إيران، منذ آلت فيها المرجعية إلى آية الله روح الله الموسوي الخميني في مطالع الستينيات، خير دليل على رفض الشيعة الإمامية لأي نوع من أنواع الاعتراف بالسلطة القائمة أو التجويز لها. وفي نقد الإمام الخميني لـ«الثورة البيضاء» الشاهنشاهية إفاضةٌ في الدليل على ذلك.

أما **ثالثها**، فهو أن الدولة في لبنان إذا لم تكن إسلامية، فهي ـ بالنسبة إلى الشيعة ـ ليست حتى دولة مسلمين كسائر دول المسلمين العلمانية، بل يتقاسم حكمها، والقيام على شؤون إدارتها، المسلمون والمسيحيون معاً. والمشكلة ليست هنا فقط، بل في أن النظام الطائفي، المعمول بعقده الشفهي منذ استقلال العام ١٩٤٣، يوزّع حصص السلطة وأقساطها بحيث يمنح المسيحيين (المَوَارِنَة) منصب رئيس الدولة. وهذا إذا كان يمثل استثناء سياسياً في المجتمعات والدول العربية، فإنه ينتهك حُرْماً عقائدياً ومذهبياً شيعياً ـ إمامياً في الحالين معاً: أكان قاعدة أو استثناءً. ويكفي المرء ـ كي يعرف مقدار الحرج الديني الذي يرتِّبه على «حزب الله» وجود نظام سياسي من هذا القبيل ـ أن يأخذ في الاعتبار الحكم القرآني في من وَلَّى من المسلمين أَمْرَه لغير المسلمين!

هذه قواعد وأسس نظرية وفقهية، في فكر الحزب. وهي ـ بجميع

المقاييس ـ مما يمكن أن يبرّر له الإحجام عن ممارسة أيّ لون من ألوان الواقعية السياسية. ومع ذلك، كان «حزب الله» حزباً سياسياً حقيقياً: لم يَتَخَلَّ عن نظرية «ولاية الفقيه» ومشروع «الدولة الإسلامية»، لكنه لم يَتَخَلَّ عن رؤية الممكن في السياسة وعن «تحريره» الاضطراري من إسار الواجب الشرعي. ثم لم يتخَلَّ عن الولاء الايديولوجي لإيران، لكنه لم يستنسخ موقفها الفقهي من «حكومة الوقت» غير الإسلامية، فَظَلَّ ـ بذلك ـ حزباً لبنانياً. وأخيراً، لم يَتَخَلَّ عن الاعتقاد بأن الولاية للإمام والفقيه النائب عنه، لا للناس (الأمة)، وأن ولاية المسلمين مثل ولاية المسيحيين سواء ما لم تأخذ الأمة بقاعدة «ولاية الفقيه»؛ لكن ذلك ما مَنَعَه من ملء الفراغ بين العقيدة والهدف (ومجال هذا «الفراغ» هو السياسة»)، عسى ذلك يَجْسُرُ الفجوة ـ أو يقربها ـ بين فكرة الإمامة و«ولاية الفقيه» وبين «الحكومة الإسلامية»: شكلاً من التحقق التاريخي لها.

مثيرٌ جداً وفريد هذا التجاوزُ غير المسبوق بين العقيدة والسياسة، بين الفكرة والواقع، بين الواجب والممكن. لم يَسْتَطِعْهُ كثيرون، وكُتِبَ لحزب الله أن يفعل ذلك!

خامساً: حزب الله: المبدئية والبراغماتية في الصراع مع «إسرائيل»

لما كان ثابتاً نجاحُ «حزب الله» في التوفيق المتوازن بين نداء الواجب الشرعي (العقيدة) والنزول عند حقائق الممكن الواقعي (السياسة)، في شأن يختص بالدولة والحكم، وهو الموضوعُ الرئيسُ لنظرية الإمامة في الفقه السياسي الشيعي الجعفري. . . ، سَاغَ القولُ ـ بناءً على ذلك ـ إن أمرَ ذلك التوفيق أَيْسَرُ وأَمْضَى في حال المسألة الوطنية: مسألة الجنوب اللبناني (المحتل سابقاً) وسائرُ متفرعاتها ومتصلاتها بقضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، إذ الصراع مع العدوّ يجري في صورة حرب. وفي الحروب ـ دائماً ـ مُتَّسع للكرّ والفرّ: لا بالمعنى القتالي فحسب، بل بالمعنى السياسي أيضاً. ولذلك، لا تبدو الفجوة بين الثوابت العقدية للحزب ـ في الصراع مع «إسرائيل» ـ ومواقفه السياسية المحكومة بسقوفٍ وتخومٍ، فجوة غير

قابلةٍ للجَسْر على الرغم من أنها وَسِيعَةٌ في الشكل!

إذا أخذنا المسألة من جانبها العقائدي، نتبينَّ أن للحزب ثوابت لا يحيد عنها في رؤيته للصراع مع «إسرائيل». من العناوين العريضة لتلك الثوابت أن الصراع صراع حضاري وديني وقومي ووطني وليس مجرّد صراع سياسي؛ وأن «إسرائيل» كيان مغتصب لحق وطني وقومي وإسلامي، ولا شرعية لها في المنطقة، واحتلالها لفلسطين باطل بطلاناً كاملاً؛ وأن أية تسوية سياسية للصراع معها غير مقبولة لأن فيها اعترافاً بالدولة اليهودية؛ وأن جنوب لبنان ليس أغلى ـ عند الحزب ـ من القدس ويافا وحيفا والجليل... إلخ. وليس يُفْهَم من ذلك كله سوى أن قتال الحزب لجيش الدولة الصهيونية لن يكون مقصوراً على هدف تحرير الجنوب فقط، بل هو طقس ينتمي إلى عقيدة سياسية تتجاوز الدفاع عن حرمة لبنان إلى الدفاع عن حرمة «دار الإسلام» المغتصبة في فلسطين وجوارها العربي، و ـ بالتالي ـ فهو قتال سيمتد في الزمان، ولن تَنْوَضِعَ له خاتمةٌ إلا بعد أن يَتَحَصَّلَ هدفه النهائي. وهذا ـ على الأقل ـ ما استفرغ له الحزب جهده التعبوي والتربوي لدى جمهوره، ليصنع به المجتمع المحارب والقوة القتالية المحبوسة أو الموقوفة (من الأحباس والأوقاف) لأداء ذلك الواجب.

غير أن النظر في المقاربة السياسية للحزب لموضوع الصراع مع الدولة الصهيونية، يُعْلِمُنَا بأمورٍ مختلفة عمّا يُعلنه خطاب الثوابت والعقيدة. هنا قدرٌ من الإغْضَاء عن مَقُولِ الخطاب العَقَدي لا يلتبس له أمرٌ. ومع أن فعل الإغْضَاء لا يساوِم على تلك الثوابت، إذْ هو يُضْمِرُها، يُجْهَرُ ـ بغير خشيةِ اتهام ـ بحدود ما يستطيعه الحزب في السياسة: تحرير جنوب لبنان من الاحتّلال، دونما تصريح ـ بالعبارة أو بالإشارة ـ بأن ذلك مجرد حلقة في مسلسل ممتد من عمليّة التحرير يطول بقاعاً أخرى أولها فلسطين. نعم، ما رَضِيَ الحزب يوماً بتقديم ضمانات بعدم مهاجمة «إسرائيل» بعد انسحابها من جنوب لبنان؛ غير أن ذلك قابل للتفسير بحيثيات المطالبة اللبنانية بمزارع شبعا المحتلة، وبالموقف ـ الرسمي والحزبي ـ القاضي باعتبار الانسحاب مجرد إعادة انتشار في حال رفض شمول

المزارع به. وهو ما يعني أنَ عدم تقديم تلك الضمانات لا ينتمي ـ بالضرورة ـ إلى فكرة القتال الاستراتيجي لـ«إسرائيل» بقدر ما ينتمي إلى تكتيك الضغط على العدوّ لإجباره على الانسحاب الشامل. في كل حال، لم يكن «حزب الله» ـ المتشبع أيضاً بحسٌ براغماتي عالٍ ـ بعيداً عن فكرة المساومة والتسوية (المؤقتة) مع العدوّ، ولو عبر وسطاء آخرين: تشهد على ذلك مشاركته في صوغ «تفاهم تموز» ١٩٩٣، و«تفاهم نيسان» ١٩٩٦، اللذين كانا يقضيان بعدم مهاجمة «إسرائيل» خارج المناطق المحتلة في لبنان؛ أي، كانا يقضيان بالحفاظ على تعريفٍ للصراع بأنه صراع لبناني ـ إسرائيلي (لَكَ أن تصفه أيضاً بأنه صراعٌ حدودي فقط!)، وليس صراعاً عربياً أو إسلامياً ـ صهيونياً!

لهذه الثنائية، ولا نقول الازدواجية، العقائدية ـ السياسية (أو المبدئية ـ البراغماتية) في فكر «حزب الله» وسلوكه، ترجمة مباشرة في تحالفاته الاقليمية ذات الصلة بالصراع مع «إسرائيل»: فهو «يصاهر» طهران عقائدياً ويصادق دمشق سياسياً! ربما كانت صلته بإيران أقل إحراجاً؛ فهي تُمِدُّه بالدعم المادي، وتشاركه الثوابت نفسها بغير نزرٍ قليل من الاختلاف. ولم يكن هذا حال سوريا، التي وإن منحته التغطية السياسية والدعم والتأييد، وقفت على مسافةٍ من بعض خياراته، ومنها رفض التسوية. وإذ نجح «حزب الله» في النأي بنفسه عن الخلاف مع دمشق، الملتزمة بـ«السلام» خياراً استراتيجياً، على ما يجري جهراً على ألسنة مسؤوليها، نجح في توطين ثوابتها داخل نسيج استراتيجيته السياسية، وفي تحويلها إلى طاقة قابلة للاشتغال، وفي الوقت نفسه الذي ظل فيه مُنْتَظِماً تحت سقف الثوابت العقدية الإيرانية في موضوع الصراع ضد «إسرائيل» لم يُفَرِّط في المبدئية «الطُهرانية» لأنها عنوانه الرسمي لدى الجمهور الحزبي والمجتمع، لكنه لم يفوِّت فرصة استثمار البراغماتية السورية لأنها تفتح أمامه الطريق لإنجاز الممكن الذي بغيره يصبح الواجبُ نفسه مستحيلاً...

لم يكن «حزب الله» ـ في عزّ اندفاعته العقائدية ـ مفتقراً إلى حساسية سياسية واقعية وبراغماتية. وحدهم الذين يعتقدون ذلك يفتقرون إلى الوعي السياسي!

المـراجــع

كتب

ابراهيم، محسن. **آفاق العمل الوطني**. بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٥.

ـــــ. **الحركة الوطنية اللبنانية**. بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٣.

ـــــ. **قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب**. بيروت: منشورات بيروت المساء، ١٩٨٤.

أبو خليل، جوزيف. **قصة الموارنة في الحرب**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠.

بقرادوني، كريم. **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**. بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٩١.

بلقزيز، عبد الإله. **الأمن القومي العربي: مصادر التهديد وسبل الحماية**. [القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩. (مسابقة د. سعاد الصباح للإبداع الفكري بين الشباب العربي)

ـــــ. **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي ـ الإسرائيلي**. بيروت؛ الدار البيضاء: افريقيا الشرق، ٢٠٠٠.

البنا، حسن. **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**. بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، [د. ت.].

الخميني (روح الله). **الحكومة الإسلامية**. ط ٢. بيروت: مركز بقية الله الأعظم، ١٩٩٩.

شرارة، وضاح. **دولة حزب الله ـ لبنان مجتمعاً إسلامياً**. ط ٣. بيروت: دار النهار، ١٩٩٨.

النراقي، أحمد (الإمام). **عوائد الأيام**. ط ٣. قم: مكتبة بصيرتي، ١٤٠٨هـ.

ندوات

الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية)